التغـير الاجتمـاعي

نظريـا وتطبيقيـا

(أ)

في مفهـوم التغـير ومناهجـه

د٠ عبد القادر عرابي
د٠ عبد الله الهمالي

(أ)

في مفهـوم التغـير ومناهجـه

د٠ عبد القادر عرابي
د٠ عبد الله الهمالي

قلما تباينت آراء علماء الاجتماع ، فيما بينها كما هي الحال في تحديد مفهو م التغير الاجتماعي ، كما أن الاهتمام الذي حظي به هذا المفهوم بين الحربين الكونيتين ، وخصوصا بعد ظهور وتطور الاتجاهات البنائية الوظيفية ، والوضعية المحدثة ، ونظرية العلاقات الاقتصادية الدولية ، لم تساهم في توضيحه ، بقدر ما زاده غموضا ٠

والحقيقة ، أن القارىء لا يحتاج كثيرا ليتبصر كم هي الصعوبات التي تحف هذا المفهوم ٠

لقد أضحى مفهوم التغـير فلسفة حياتية ، وأسلوبا في الحياة ، ومصدرا لنظريات واجتهادات عـدة ، قلما تهتم به من حيث مصدره الفلسفي المثالي ، بقدر ما تستند اليه في تحليل معطيات التغير الاجتماعي وبيان التغيرات الكمية والكيفية في المجتمع ٠

ولا غرو في أن مسألة التغير الاجتماعي هي موضوع العصر ٠ وقد أضحت مسألة اقتصادية وسياسية واجتماعية ، ليست قومية فحسب ،

وانما عالمية • وعلى حلها يتوقف مستقبل المجتمع الانساني وسلامته • ولعل جل الصعوبات التي يواجهها هذا الموضوع تمكن في عدم القدرة على استكشاف المتغيرات القومية والعالميـة ، والكمية والكيفية ، المتحكمة في عملية التغير ، ناهيك عن المعطيات الحضارية ، التي تؤثر في منهج وأساليب وكيفية تحقيق التغير الاجتماعي ، الذي لا بد وأن يتكيف وذاتية المجتمع •

ان أية فلسفة للتغير لا تأخذ المعطيات الحضارية ومستوى تطور العلاقات الاجتماعية والانتاجية بعين الاعتبار ، لا يكتب لها النجاح • ان هذا المنطلق هو أحد الشروط الاساسية للتغير ، ولا يتفق بالضرورة مع فلسفات التغير أو استراتيجيات التنمية التي يروج لها الاقتصاديون السياسيون البرجوازيون والتي تعتمد على توطين الصناعة في مجتمعات لا تنسجم من حيث واقعهـا الاجتماعي والحضاري ، وتطور القوى الانتاجية مع أساليب التغير ، القائمة على استيراد التكنولوجيا الاجنبية•

وقد اتضح اليوم أكثر من أي وقت مضى ، أن منهج التغير القائم على التراكم الكمي للتقدم التقني لا يؤدي بالضرورة الى تعزيز حرية الانسان ، بل على النقيض من ذلك ، لقد عززت التكنولوجيا من تسلطها على الانسـان وتجاوز سلطانها حدود المجتمعات البرجوازيـة لتلقي بتبعاتها على كاهل المجتمعات المستغلة • على أنه من الخطأ أن يفهم من وراء ذلك رفض التكنولوجيا كوسيلة من وسائل التقدم • ان ذلك يصدق على التقدم التكنولوجي الكمي وليس الكيفي • فالتكنولوجيا يمكن أن تكون أداة لقهر الانسان أو لتعزيز حريته ، ولكن ذلك يتوقف على كيفية تنظيم العلاقات الاجتماعية والانتاجية وعلى توظيف التقدم التكنولوجي في سبيـل حرية الانسان وسعادته • ولعل أهم ما يبرر تحفظنا حيال مناهج التغير المعروفة هو أن الاقتصاديين السياسيين في

عالمنا المقهور يحاكون أساليب التغير الغربية محاكاة عمياء ، متناسين أن لكل حضارة انسانيـة تكنولوجيتها الخاصة ، ومتجاهلين الظروف التاريخية والحضارية المتميزة تماما عن واقع المجتمعات الغربية •

ومما يزيد في أهمية هذا المفهوم هو أننا نعيش في عالم تتباين خريطته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فيما بينهـا ، وكادت الصراعـات الاجتماعية تأخذ فيه شكلا عموديا وليس أفقيا ، كما كان متوقعا ــ في المدى القريب على الاقل ــ ، فزادت الهوة بين المجتمعات المستغلة من جهة ، والمستغلّة من جهة أخرى ، الامر الذي جعل مسألة التغير تبدو أكثر الحاحا من أي وقت مضى •

اضافة الى ذلك أن التنبؤات المتعلقة بالتحولات البنيوية في المجتمعات المستغلّة ، التي نهبت ثرواتها وشوهت أبنيتها الاجتماعية ، لا تدفعنا الى التفاؤل بمستقبلها، ذلك أن الظروف والعلاقات الموضوعية والتاريخية التي خلفها الاستعمار ما زالت تشكل عائقا أساسيا أمام عملية التغير الاجتماعي • ان العلاقات الاقتصادية الدولية ، والتقسيم العالمي للعمل ، القائم على التحكم باقتصاديات المجتمعات المستغلّة واخضاعه لآليـة السوق الرأسمالي هي مسألة لا بد من التغلب عليها ، والتصدي لها بكل الوسائل ، ان المجتمعات المستغلّة ما زالت تشكل مجالا حيويا اقتصاديا للدول الرأسمالية ، واذا لم تتحطم هذه العلاقة ، فلا سبيل الى التقدم •

وكما يتضح ، فان مفهوم التغير يكتسب أهميته من خلال علاقته الوثيقة بالبنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية • وبذات الوقت فان المفاهيم والمصطلحات الاخرى « كالنمو » و « التقدم » و « التطور » غالبا ما تنطوي على نفس الدلالات ، ولا يتميز بعضها عن بعض الا نسبيا ، ومن حيث سرعة واتجاه التغير ، وشموليته للبناء الاجتماعي كافة أو لجزء منه • ونلاحظ على النظريات السوسيولوجية الاولى « ان

مفاهيم « التغير » و « التطور » و « النمو » و « التقدم » كانت تختلط في بعض الاحيان ، وكان يحدث في حالات أخرى أن يفرق العلماء بينها ، ولكنها كانت تعتبر مصطلحات مرتبطة ببعضها ارتباطا منطقيا »[1] . وحتى في تعريف الامم المتحدة لمفهوم « التنمية » نجد الالتباس قائما بين مفهومي التنمية والتغير . وحول ذلك نقرأ : « ان مشكلة الاقطار المتخلفة ليست التقدم وحده ، بل التنمية . والتنمية هي التقدم مع التغير ، والتغير بدوره اجتماعي وثقافي كما هو اقتصادي ، وهو كيفي كما هو كمي »[2] .

ان هذه المفاهيم ، وان تقاربت في معانيها ، الا أنه لا يجوز الخلط بينها ، نظرا للاختلاف في جذورها الحضارية والتاريخية .

وعلى سبيل المثال ، فان مفهوم « التقدم » المنبثق عن فلسفة التاريخ والمتأثر بفلسفة القانون الطبيعي ، ما لبث أن جرد من دلالته الفلسفية ، بعد أن تطورت العلوم والتكنولوجيا ، وجعلت فلسفة التقدم تستند أولا وأخيرا الى التقدم التقني والتصنيع . وبهذه الصورة فان مفهومي التقدم والتغير مترادفان ، ويختلفان عن مفهوم النمو . « وقد استخدم مصطلح النمو بطريقة مختلفة تماما في معظم المؤلفات السوسيولوجية الحديثة . أولا للدلالة على التمييز بين نوعين من المجتمعات المعاصرة ، هي المجتمعات الصناعية من ناحية وجميع المجتمعات من ناحية أخرى (التي تنتمي من نواح أخرى ــ الى مجتمعات شديدة التباين) وهي الريفية والزراعية أساسا وتتصف بانخفاض الدخول نسبيا ، وثانيا للاشارة الى العملية التي يتحول بها النوع الاخير الى مجتمعات صناعية »[3] .

ان هذا التحديد « للنمو » شكلي . وليس تاريخيا . فالمجتمعات النامية هي تلك التي أعيقت في تطورها الطبيعي ، وخضعت لمجتمعات

أخرى. وقد أسفرت هذه العلاقة عن تشويه بناها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . وعليه فاذا كان التقدم شريعة المجتمع ، فان التخلف عكس التقـدم ، وله أسبابه التاريخية والاجتماعية في استغـلال المجتمعات المقهورة .

ان مقولة التخلف « ظهرت مع تكوين النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي ، وانها مرتبطة بتقسيم العالم اقتصاديا من قبل الاحتكارات العالمية وجغرافيا من قبل الدول الامبريالية الكبرى. وقتئذ بالذات ظهر التقسيم العالمي للعمل الذي يناسب عصر الامبريالية ويشوه ميكانيكية الانتاج الاجتماعي في المستعمرات والبلدان المستقلة . وعندئذ بالتحديد ، بدأ التخلف الاقتصادي في المستعمرات والبلدان التي استقلت عن الدول المستعمرة »[٤] وتتجلى المؤشرات النوعية للتخلف في علاقة التبعيـة الاقتصادية بالدول الامبريالية والاحتكارات العالمية ، هذه التبعية التي تعيق تحقيق الاستقلال السياسي الحقيقي »[٥] . أما المؤشر النوعي الثاني المهم « هو غياب آلية انتاج واحدة تشمل كامل الاقتصاد الوطني أو كما يسمونه الاقتصاد المجزأ والمشتت »[٦] . وهكذا فان العلاقات الانتاجية ، بما فيها العلاقات الانتاجية الدولية تلعب دورا هاما في عملية التطور الاقتصادي واعاقتهـا ، وكذلك في تحديد مفهومي التغـير والتخلف .

والحقيقة ، أنه مهما حاولنا تحديد هذه المفاهيم ، لن نفلح . طالمـا لا ننظر اليها في سياق عملية التطور التاريخي والاجتماعي ، والى تكوينها في اطار العلوم الاجتماعية الغربية . وغالبا ما أغفل العلماء هذه الحقائق ، فذهبوا لتحديد هـذه المفاهيم نظريا ، دون أخذ المعطيات الموضوعية والتاريخية بعين الاعتبار ، مستندين في تعريفهم لمفاهيم التحديث والتنمية والتخلف الخ ... الى مؤشرات كمية كالدخـل الفردي والانفجار السكاني ونسبة الولادات والوفيات والنظم الاجتماعية الخ ... وقد

غاب عن بصيرة هؤلاء أن هذه المفاهيم لا تخلو من الايديولوجيا ، لان تهمل العوامل التاريخية الفعلية للتخلف ، وقلما تنوه الى المعوقات الموضوعية للتغير ، والكامنة في تقسيم العمل العالمي ، وفي العلاقة الغير متكافئة بين المجتمعات المستغلّة من جهة ، والمستغلة من جهة أخرى . ان هذه المفاهيم تنطوي على خلفية ايديولوجية ، لانها تستبعد الثورة ، وتؤكد على الاصلاح الجزئي ، وليس على التغير الكامل للمجتمع . كما أنها تصور التخلف ، كما لو كان كامنا في طبيعة المجتمعات النامية ، وليس تتاجا للعلاقات التاريخية الظالمة .

انه مما لا جدال فيه ، أن التغير هو ناموس الحياة ، بغض النظر عن ماهية التغير ، سواء أكان ايجابيا أم سلبيا . ومع ذلك لا يجوز أن يقع الالتباس بين مفاهيمه المختلفة . وقد يكون ذلك متعمدا ، وغالبا ما يحصل ذلك عند علماء الاجتماع ، فنراهم نادرا ما يميزون بين هذه المفاهيم . وعلى سبيل المثال ، ان الثورة هي شكل من أشكال التغير ، لكنها تعني التغير البنيوي الجذري الشامل ، وغالبا ما تأخذ شكل العنف . كما أنها لا تحدث صدفة ، وانما لها أسبابها في العلاقات الاجتماعية والتاريخية للمجتمعات الانسانية ، فهي نتاج الظروف الذاتية والموضوعية .

ومن هنا تأتي حتميتها ، وفرادة مفهومها ، وتميزه عن مفاهيم التغير الاخرى . وبذات الوقت ، فانه من الخطأ أن نرى في الثورة مجرد التغيير الشامل ، وانما أيضا البناء ، فهي تغيير من أجل البناء ، وتكوين الانسان ، باعتباره محور عملية التغير . ومما يميز التغير الثوري هو كونه يختزل الزمن والمراحل ، متخذا من الانسان وتكوينه أساسا لعملية التغير . وهكذا ، فان التغير الثوري ينفرد عما سبقه من المفاهيم والمصطلحات ، التي تستخدم مفهوم الثورة مجازا ، ذلك أن الثورة تعني البناء المستمر والدائم لصالح الانسان وحريته .

وعلى أية حال ، فان المهتمين بالتغير الاجتماعي ، قلما تساجلوا حول تحديد مفهومه ، مثلما اختلفوا في سبله ، وأولوياته ، ومعطياته ، فتساءلوا عن أفضل المناهج وأنجعها ، أهو الاسلوب الاشتراكي ، أم الماركسي ، أم الرأسمالي ، أم التسيير الذاتي ؟ وأين يبدأ التغير الاجتماعي ؟ وهل يتم تدريجيا ، أم دفعة واحدة ؟ وهل ينبغي تعبئة الموارد الاقتصادية بدلا من تعبئة البنى السياسية والاجتماعية ، أم لا بد من أن تنسجم البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية في عملية التغير ؟ كما لم يغفل العلماء دور التنمية الاجتماعية بالنسبة للتغير الاجتماعي . وحول ذلك كتب روبنسون : « لقد بدأ يزداد وضاحا ، أن التحسين في شروط الحياة الانسانية لا يمكن ، ببساطة ، انتظار تحققه في النهاية مع أهداف التنمية ، بل هو ، بالضرورة ، أحد شروطها ووسائلها . فيجب في النهاية أن تلتئم سياسات التنمية في استراتيجية مشتركة تضم بالاضافة الى الزيادة في كم العوامل الاقتصادية تحسينا في كيفها »[٧] .

ترى كيف يمكن التحسين في شروط الحياة الانسانية ؟ وما هي طبيعة هذه التحسينات ، التي يمكن أن تفرز في نهاية الامر ديناميكية العوامل الكمية ، وتخلق الحوافز النفسية عند المنتجين ؟ والى أي مدى ترتبط هذه التحسينات والحوافز بمنهج التغير ؟

ومما تجدر الاشارة اليه أننا نجد اليوم أساليب متعددة للتغير ، منها المنهج الماركسي والرأسمالي والاشتراكي ، ولنبحث فيها بايجاز .

ان المنهج الماركسي يرى أن التحول الاجتماعي يحدث نتيجة للتغير الاقتصادي ، وهذا ما سنبحثه لدى معالجتنا لنظريات التغير ، أما لينين فقد طور نظرية ماركس الجدلية الى نظرية مكتملة الجوانب ، وساعده على ذلك ما شهده من تطور ملموس في البنيان السياسي لروسيا السوفييتية المؤازر بالطبع لأي تطور في المجال الاقتصادي .

فالدولة ـ في رأي لينين ـ ينبغي أن تتطور لتصبح عاملا مستقلا كبيرا من عوامل النمو الاقتصادي وليس كما نظر اليها ماركس على أنه جزء من التكوين الاجتماعي الاعلى للمجتمع ، ان الدولة ـ في رأيه ـ هي التي تعمل على تكوين الفائض الاقتصادي ، وعلى توزيعه على الاستثمارات المختلفة. انها وهي تعمل يجب أن تتبع الاسلوب الاشتراكي في التنمية ، وهو الاسلوب القاضي بانفاق أكبر قدر ممكن من الفائض الاقتصادي في الاصول الانتاجية ، لانه على حد تعبير لينين نفسه ، ينبغي اقامة صرح صناعة العدد والآلات الكبيرة ، التي عن طريقها يمكن اعادة تنظيم الزراعة ، وبذلك نخلق البناء المادي للاشتراكية .

وتطبيقا لآراء لينين وجب على الصناعات الرئيسية أو مفاتيح الصناعة ـ كما يسمونها أن تنمو وتتسع حتى يرتفع ويتزايد كل من سلع الانتاج وسلع الاستهلاك على حد سواء[٨] .

ان منهج التغير المطبق في الاتحاد السوفييتي يعتمد على تطوير القطاع الاقتصادي ، وعلى استثمار رؤوس الاموال المتراكمة عند الدولة في قطاع الانتاج . فما ان قامت الثورة في الاتحاد السوفييتي ، حتى شرع المسؤولون السوفييت في تغيير البناء الاقتصادي ، وجمعنة الانتاج الزراعي ، وتطويره ، وبناء الصناعة الثقيلة ، كل ذلك يتم من خلال التوسع في القطاع العام ، ومركزية الدولة في التنسيق بين القطاعات الانتاجية .

واذا كان المنهج السوفييتي يعتمد على مركزية التخطيط ، فان المنهج الرأسمالي يقوم على الاقتصاد المختلط ، أي على الجمع بين القطاعين الحكومي ورأس المال الخاص . ان هذا المنهج يجعل الحكومة تقوم بدور المساعة للقطاع الخاص ، وغالبا ما تلجأ الحكومة في مثل هذه الاحوال الى التعاون مع رأس المال الاجنبي .

ان هذا المنهج يجعل هذه المجتمعات أكثر ارتباطا بالنظام الرأسمالي وعرضة للتقلبات والازمات الرأسمالية ، الى جانب ذلك كله فانه لاينطوي على حوافز للمنتجين .

مما تقدم تبين لنا أن جل نظريات التغير ومفاهيمه انما وصلتنا عن الغرب . وما زالت مؤسساتنا العلمية متأخرة في هذا الميدان ، اللهم الا اذا استثنينا بعض المحاولات والتجارب في الوطن العربي ، والتي غالبا ما تميزت بطابع فوقي ، أكثر من ارتكازها الى القواعد الشعبية .

ولذلك ، فانه يتعذر الاخذ بهـذه الاساليب كاستراتيجية علمية للتخلص من التخلف ، وذلك لأسباب عدة ، تتعلق بالتمايز الحضاري والتاريخي لمجتمعنا العـربي أولا ، وبمستوى تطور قوى الانتـاج والعلاقات الانتاجية في مجتمعنا ثانيا ، وباختلاف فلسفتنا العلمية عن المجتمعات الغربية ثالثا . انه من العبث محاكاة سبل التطور الغربية ، وخصوصا بالنظر لاختلاف المعطيلات الحضاريـة والتاريخية ، والتي تقتضي منهجا منسجما مع واقعنا الاجتماعي .

بيد أن فشل هذه المشاريع ينبغي أن لا يثني عزيمتنا عن التفكير جديا في التخلص من واقع التخلف واللحاق بالمجتمعات الاخرى المتقدمة مع التأكيد على الكيفية وعلى السبل ، الملائمة لذاتية المجتمع العربي ، وايجاد تنظيم اقتصادي يشرك الشعب في الابداع[٩] . ان اختصار زمن التخلف وحرق المراحل عملية ممكنة ، وخصوصا بالنظر الى الامكانيات المادية والبشرية ، المتوفرة في الوطن العربي ، والتي تؤهله ليلعب دورا حضاريا في العالم ، اذا ما أحسن استغلال امكانياته وتنظيمها .

وفيما يلي نوجز أهم العوامل الضرورية لتحقيق التغيير الشامل في الوطن العربي :

١ ـ تغيير البنية التعليمية :

ان النظم التربوية في الوطن العربي تقليدية ، ومنسوخة عن نظم البلدان الغربية ، وفيها يتجلى الاغتراب الثقافي على أحسن وجه • ومالنا الا أن نتفحص المناهج التربوية كي نقف على مدى البؤس الفكـري المستشري في مجتمعنا العربي •

ولذلك ان مؤسساتنا العلمية بحاجة الى فلسفة علمية جديدة ، والى مراجعة نقدية كفيلة بتحقيق قفزة نوعية في البنية التعليمية ، قائمة على التوسع الافقي في التعليم الفني والمهني ، الامر الذي يجعل العلوم كقوة انتاج ، تلعب دورا أساسيا في عملية التغير •

واذا كانت هذه البنية التعليمية تساهم في تقدم المجتمع ، فان النظم التربوية السائدة تكرس التخلف العلمي والحضاري • وحول ذلك كتب الدكتور جورج قرم قائلا : « ان توسيع الاجهزة التعليمية الذي حصل منذ أوائل الستينات لم يرافقه أي تحسن نوعي ، وقد أصبح العلم مجرد مدخل اجباري للحصول على وظيفة ثابتة مهما تواضع الراتب ، ونم ترتبط المؤسسات التعليمية فعليا بالتطورات المجتمعية وبنهضة ثقافيه وتكنولوجية ••• والى جانب ذلك فان القطاعات التعليمية المحليـة لا توفر المهـارات المطلوبة صناعيا وزراعيا وعلميا بالاعداد الكافية وبالمستوى المطلوب لانجاح أي عملية تنموية ، ولا عجب في ذلك لان هذه القضية مربوطة ربطا وثيقا بالنمط التكنولوجي المتبع[١٠] ••• ان هذه الفلسفة العلمية تضع حـدا للاستخدام العشوائي للتكنولوجيا وتساهم في تطور قوى الانتاج وفي ربط المؤسسات العلمية بالمؤسسات الانتاجية » • وفي ما يختص بالتمادي في استعمال التكنولوجيا بطريقة عشوائية فلا بد من أن يزيد هذا العامل من اغتراب المجتمع العربي واهتزاز الهياكل الاجتماعية وجمود القدرة على الابداع والتوجيه البناء

والسيطرة على التطور ، اضافة الى تعميق الارتباط غير المتكافىء باقتصاد البلدان المتصنّعة واهدار الطاقات والامكانات الذاتية ، كذلك توسيع الاختناقات في توفر اليد العاملة على كل المستويات ، أما المستوى التعليمي فهو في النهاية الذي يؤمن الاستقلال الوطني والتماسك الاجتماعي وقدرة المجتمع على مواجهة تحديات العصر ، لذلك فان المضي بأجهزة تعليمية تبقي على هامش التطورات المجتمعية ، هو أيضا اهدار لطاقات الامة وضياع لمستقبلها[١١] .

٢ ـ تكامل الاقتصاد العربي ووحدته :

بعد مضي ما يزيد عن عقد من الزمن على مشاريع التنمية القطرية في الوطن العربي بات فشلها مؤكدا . فهي لم تتمخض عن تحسين ملحوظ في البناء الاجتماعي والاقتصادي . ويصدق ذلك دون استثناء على مشاريع وخطط التنمية في الاقطار العربية النفطية ، التي ترتبط اليوم بالشركات الاحتكارية العالمية أكثر من أي وقت مضى .

ان ذلك يرجع الى واقع التجزئةالعربية ، والىاتجاهات تطورالاقتصاد العالمي وقوانينه ، والى نشأة الاحتكارات والتكتلات الاقتصادية العالمية المتنازعة فيما بينها حول استغلال العالم .

ولا سبيل الى تحقيق التقدم والاستقلال الاقتصادي في الوطن العربي ما لم يتوحد ويتكامل اقتصاديا فالوطن العربي يختزن كثيرا من الخامات والمواد الاولية تجعله يختزل زمن التخلف ويحرق المراحل ، اذا ما أحسن استخدامها . وفي هذا الصدد لا بد من الاستفادة من عائدات النفط « وتحويلها الى رأسمال تقني »[١٢] ، ووضع « حد لاغتراب القطاع البترولي والمالي العربي »[١٣] . ان دمج الثروة النفطية في الاقتصاد العربي وتحقيق التكامل الاقتصادي بين أقطار الوطن العربي

كفيلان بتحرير الاقتصاد العربي من التبعية وبوضع الاسس السليمة لقيام اقتصاد عربي مستقل • وحتى الآن لم تستخدم العائدات النفطية في عملية التنمية • ان مأساة القطاع النفطي العربي تكمن في أنه عزز من ارتباط الاقتصاد العربي بالاقتصاد العالمي ، وعجز عن دمج القطاع النفطي في الاقتصاد القومي • وعليه فلا مخرج للمجتمع العربي من واقعه الاقتصادي المتخلف الا اذا شكل كتلة اقتصادية واحدة • » فالتكامل الاقتصادي المدروس يؤثر تأثيرا كبيرا على مصادر التراكم الخارجية (والقطرية) التي يمكن استخدامها بشكل أكثر عقلانية • كما يساهم التكامل المدروس في حل مشكلة السوق ، اذ لا يقتصر نشاط المؤسسات الحديثة على تزويد سوق واحدة ، بل يشمل عددا أكبر من أسواق البلدان المشتركة »[١٤] •

كما لا بد لهذه الفلسفة الاقتصادية أن تعمل على « ازالة الازدواجية المتمثلة بوجود قطاع حديث وقطاع تقليدي ، وتطوير العمالة وتوجيهها »[١٥] • ان اعادة التوازن الى الاقتصاد العربي يتوقف على تخليصه من التبعية الاجنبية ومن واقع التجزئة ، وكذلك على طرح أساليب التنمية المتبعة حاليا جانبا ، والمعتمدة على استيراد التكنولوجيا والخبرات الاجنبية • « ان التكنولوجيا ليست سلعة تباع وتشترى بل هي ممارسة تدريجية يجب أن تشترك فيها جميع شرائح المجتمع وأن يرافقها نمو المستوى العلمي والثقافي في كافة قطاعات المجتمع »[١٦] •

٣ ــ كل هذه العوامل لا تأتي أكلها ، ما دامت تبحث في التغير من خلال مؤشراته الكمية ، وتتجاهل العلاقات الانتاجية ، وضرورة تغييرها لصالح الانسان وحريته •

وثمة حقيقة أخرى ، لا يجوز تجاهلها ، وهي أن مفتاح التغير بيد الشعب • فاذا امتلك الشعب ثروته ، وتحرر من الاستغلال ، وخضعت

المؤسسات الانتاجية للادارة الذاتية ، عندئذ يمارس المنتجون الديمقراطية في مؤسساتهم ، ويشاركون في التخطيط للعملية الانتاجية. كما أنه من شأن هذه السياسة الانتاجية أن تحسن مناخ الانتاج وتعزز حرية المنتجين .

ولما كان من المسلم به أن استيعاب المجتمع للتكنولوجيا انما هي مسألة ترتبط بالبناء الحضاري والاجتماعي ، فان استراتيجية التنمية ، لا بد وأن تأخذ هذه المعطيات بعين الاعتبار وأن لا تنساق وراء برامج التنمية السائدة في دول العالم الثالث ، والتي تعتمد على التكنولوجيا والمهارات الاجنبية . ان هذه الاستراتيجية لا تنطلق من الواقع الاجتماعي ، ولذلك فهي تعتمد كليا في تنفيذ مشاريعها على القوى العاملة الاجنبية ، ولا يتعدى دور هذه المجتمعات تمويل مشاريع التنمية .

ولذلك ، فان استراتيجية التنمية العربية ، لا يكتب لها النجاح ، الا اذا أخذت العوامل الفعلية الاقتصادية والاجتماعية ، والقوى الفاعلة الحقيقية ، والمؤثرة في عملية التغير ، وخصوصا العوامل المنشطة والمعوقة للتغير بالاعتبار .

والحقيقة ، أن الدراسات العربية في هذا الميدان لم تفض عن شيء يذكر . وربما يكمن ذلك في غياب الرؤية الواضحة والنظرية الشاملة ، وكذلك التخطيط الاقتصادي الشامل على صعيد الوطن العربي . فمعظم البحوث العربية ، ما زالت تعتمد في دراستها للتغير على المناهج الغربية. وقلما نجد بحوثا حول التغير ، تتسم بأفق استراتيجي ، شمولي ، تتناول التغير من زاوية التكامل القومي . على العكس من ذلك ، ان هذه الدراسات لا تبحث في التغير من الجانب التكاملي القومي ، بقدر ماتهتم به من حيث نتائجه ومظاهره .

ان هذه المنهجية لا تفتقر الى الافق الاستراتيجي فحسب ، وانما

هي عاجزة أيضا عن فهم وتحليل معطيات التغير • ولذلك فقد ظلت أسيرة النزعة الاقليمية • وهي عندما تدرس التغير ، فلا تعنيها المتغيرات القومية والدولية ، ولا الهوة القائمة بين المجتمع والتغير الجزئي على الصعيد القطري ، وما تجاهله المهتمون بشؤون التنمية ان الاقطار العربية منفردة تفتقر الى الاسس الاقتصادية والاجتماعية الضرورية لتحقيق التغير • كما أن اخفاق مسيرة التحديث في المجتمع العربي ، منذ عصر النهضة وحتى الآن ، تكمن في تجزئـة الاقتصاد العربي وتبعيته الخارجية • ولا سبيل الى التقدم والاستقلال الاقتصادي الا بالتغلب على هذه الحالة وبناء الاقتصاد القومي المستقل •

★ ★ ★

المراجـع

١ ـ ميادين علم الاجتماع : ترجمة محمد الجوهري وآخرون ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص ٣٣٠ ٠

٢ ـ عقد الامم المتحدة للتنمية : مقترحات العمل ، ص ٢ ـ ٣ ، عن كتاب : رونالد روبنسون : تنمية العالم الثالث (تعريب عبد الحميد الحسن). منشورات ووزارة الثقافة ، دمشق ١٩٧٣ ، ص ٦١ ٠

٣ ـ ميادين علم الاجتماع ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٣٢ ـ ٣٣٣ ٠

٤ ـ م٠ م٠ افسينيف : نظريات النمو الاقتصادي للبلدان النامية (تعريب عز الدين جوني) ، بيروت ، دار الفارابي ١٩٧٩ ، ص ٣٤ ٠

٥ ـ نفس المصدر السابق ، ص ٣٥ ٠

٦ ـ نفس المرجع السابق ، ص ٤٦

٧ ـ رونالد روبنسون : تنمية العالم الثالث ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٠ ـ ٦١ ٠

٨ ـ صلاح الدين نامق : قضايا التخلف الاقتصادي ، القاهرة ١٩٦٨ ، ص ٢٦٠ ـ ٢٦١ ٠

٩ ـ راجع جاك أوستري : الاسلام والتنمية الاقتصادية (تعريب صبحي الطويل) دار الفكر بدمشق (دون ذكر تاريخ النشر) ، ص ١١٣ ٠

١٠ ـ جورج قرم : الاقتصاد العربي أمام التحدي ، دراسات في اقتصاديات النفط والمال والتكنولوجيا ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٧٧ ، ص ١٤١ .

١١ ـ نفس المرجع السابق ، ص ١٤١ .

١٢ ـ نفس المرجع السابق ، ص ١٢٠ .

١٣ ـ نفس المرجع السابق ، ص ١٢٦ .

١٤ ـ نفس المرجع السابق ، ص ٢٢٠ .

١٥ ـ نفس المرجع السابق ، ص ١٥٩ .

(ب)

دراسة تحليلية
لمفهوم التغـير ونظرياته ومناهجه
ومقارنتهـا بمناهج التغـير السائـدة
في الوطن العربي

د٠ عبد الله الهمالي
د٠ عبد القادر عرابي

الفهرس

١ ـ توطئة

٢ ـ مفهوم التغير

٣ـ نظريات التغير

٤ ـ نظرية التسيير الذاتي

٥ ـ العرب بين التنمية القطرية والقومية ٠

(ب)

دراسة تحليلية
لمفهوم التغـير ونظرياته ومناهجه
ومقارنتهـا بمناهج التغـير السائـدة
في الوطن العربي

د٠ عبد الله الهمالي
د٠ عبد القادر عرابي

١ ـ توطئة :

يهدف هذا البحث الى دراسة مفهوم التغير الاجتماعي ، وبيان عوامله وقوانينه ، والقوى المؤثرة فيه ٠

ولا يتجلى هذا المفهوم بشكل واضح ، الا اذا وقفنا على نظريات التغير المختلفة ، موضحين منهجها في تفسير عملية التغير ، ومعطياته ٠ ولما كانت نظريات التغير الاجتماعي لا تتمكن من تفسيره ما لم تحدد القوى الموضوعية والذاتية ، المؤثرة فيه ، فان البحث في مفهوم التغير يقتضي تحديد القوى الفاعلة في التغير ، وطبيعتها التاريخية ، وخصوصا القوى المنبعثة عن حركة التاريخ ، سواء كانت هذه القوى الجماعة ، أم الطبقة ، أم الصفوة ٠٠ الخ وفهم سلوكها استنادا الى معطيات التطور التاريخي والاجتماعي ٠

ان تناولنا للتغير كعملية اجتماعية ، مستمدة عن حركة المجتمع لا يتضح ، الا اذا حددنا عوامل التغير ، وفيما اذا كانت ذات طبيعة اجتماعية ، أم اقتصادية ، وعلى ضوء ذلك تتحدد ماهية القوى الفاعلة في حركة المجتمع ومصالحها .

ولا يقل عن ذلك أهمية البحث في أهداف التغير الاجتماعي ، وفي آثاره على الانسانية ، ومستقبلها . ولا بد لنا أن نتساءل في هذا الصدد عن أبعاد التغير الانسانية : فهل يفضي التغير الى احكام قبضة التسلط على الانسان ، والى استلاب انسانيته ، وجعله انسانا ذا بعد واحد ؟[1] ، أم هل يمكن التغير الاجتماعي الانسان من صنع مستقبلة ، وحاضره ، والتخطيط له ، ذلك أن التغير المخطط ، المعتمد على مشاركة الجماهير في تكوين وتغيير واقعها ، يعني أنها تساهم في صنع التاريخ . وهي عندما تشارك في عملية التغير ، لا تصبح قادرة على صنع المستقبل فحسب ، وانما تمتلك الوعي الصحيح ، الذي يمكنها من بناء التقدم وضمان السلام الاجتماعي .

ان تناولنا مفهوم التغير بهذا الشكل يجعلنا نختزل نظرياته ، فلا نأخذ منها الا النظريات العامة ، المتكاملة والتطبيقية ، طارحين ما كان منها ذو طابع فلسفي بحت جانبا ، ولا ننوه اليه الا بقدر ما تقتضيه الضرورة . واستنادا الى ما تقدم سنتناول في بحثنا :

١ ــ مفهوم التغير

٢ ــ نظريات التغير

٣ ــ العرب بين التنمية القطرية والقومية .

٢ ـ مفهوم التغير :

لقد اتخذ مفهوم التغير بادىء الامـر طابعا فلسفيا . ومع ظهور المجتمعات البرجوازية أضحى وضعيا . ومما يميز هذين المفهومين هو الطابع المثالي اللاتاريخي لهما . فكلاهما لا يدرسان التغـير كعملية تراكمية تاريخية ، ناجمة عن فعالية الانسان ، وحاجاته ، وانما يعتبران التغـير اما بمثابة حركة داخل النظام ، هدفهـا الحفاظ على التوازن الاجتماعي ، واما كحركة متولـدة عن الصراعات الاجتماعية ، التي لا تهدد حياة النظام الاجتماعي ، بقدر ما تحقق الانسجام داخله . ويتمثل ذلك حسبما يزعم هؤلاء البرجوازيون في عقلنة الصراع والحـراك الاجتماعي[٢] .

ومما يترتب على هـذه المنهجية اللاتاريخية هو أن مفاهيم التغير المعاصرة ، غالبا ما فسرت تقنيا أو اقتصاديا ، وليس من جانب الفعالية الانسانية . فعوضا عن البحث في معطيات التغـير في تكوين المجتمع الانساني ، وتطوره ، بحثت عنها في عوامل تقنية واقتصادية ، منطلقة في ذلك من معايير وحيدة الجانب ، « معايير اقتصادية » : الازدياد الكمي في الانتاج والاستهلاك دون الرجوع الى مشروع انساني أو الى صفة الحياة .

وهذا (التحديد للتغير) يستند الى موضوعة تـرى أن الازدياد الاقتصادي هو المعيار الوحيد لتقدير جميع أشكال الحياة الاجتماعية ، وان هذا الازدياد لا يعرف الا تعريفا كمياً ، بصرف النظر عن أية غائية انسانية ، وبالنجوع التقني وحده ، ولو كان نجوعا مدمرا ، وبالتنظيم الاجتماعي ، ولو أنجب الاضطهاد والانخلاع »[٣] .

انه من المسلم به أن الازدياد الكمي للانتاج يفضي الى تغير في البناء

الاجتماعي ، هذا لا خلاف عليه ، لكن الخلاف يكمن في كيفية احداث تغير كيفي في حياة المجتمع ، وبناه المختلفة .

واذا كان التغير الكمي للانتاج قد زاد من عبودية المنتجين . ومن التحكم بحاجاتهم وحريتهم ، فان التغير الكيفي لا يحدث ، الا اذا امتلك المنتجون وسائل انتاجهم .

واذا كانت هذه النظريات تستند في تفسيرها لمفهوم التغير اما الى البعد الاقتصادي أو التقني ، فثمة نظريات أخرى تفسره انطلاقا من المعطيات الزمانية والمكانية ، من حيث شموليته للبناء الاجتماعي كافة أو لجزء منه ، وكذلك أيضا من حيث سرعته وآثاره الخ ...

كل هذه العوامل تعتبر بمثابة مؤشرات لتحديد مفهوم التغير . وعلى هذا الاساس ميز العلماء بين التغير داخل النظام ، وبين تغير النظام ككل[٤] . ان المفهوم الاول يعتبر التغير بطيئا وجزئيا ، أما الثاني فيعتبره شاملا لكل البناء الاجتماعي ، وجذريا وسريعا[٥] الى جانب ذلك ميز العلماء مفهوم التغير تبعا لاتجاهاته ، وموجهاته[٦] . فهناك التغير الخطي المستقيم ، والتغير التعاقبي الخ ... أما موجهاته فهي اما اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية الخ ...

وكما نرى ، فان مفهوم التغير حدد اما كمياً أو تقنياً ، أو من حيث أبعاده الزمانية والمكانية . وفي سائر هذه الحالات جرد مفهوم التغير من بعده الانساني ، وكذلك عن فلسفة انسانية ، ترمي الى احداث تغير كمي وكيفي في بنية الوجود الانساني ، والى انعتاق الانسان من تسلط الآخرين .

وبناء على ما سبق يمكن التمييز بين ثلاث مفاهيم للتغير الاجتماعي:

١) ـ التغير كمفهوم فلسفي اجتماعي ، مقتبس عن فلسفة التقدم ،

وهو بمثابة دورة أو حركة داخل النظام ، لا تستهدف حياة النظام الاجتماعي ، وانما المحافظة عليه .

٢) ــ التغير كمفهوم مادي ، ويقوم على أن التغير الاقتصادي هو أساس التغير في البناء الاجتماعي . أما التغير التاريخي فليس الا تتاجا لصراع الطبقات .

٣) ــ التغير كعملية جماعية ، تحدث من خلال مشاركة الجماهير في كافة المجالات وتسييرها لشئونها ذاتيا (التسيير الذاتي) .

٣ ــ نظريات التغير :

ان مفهوم التغير لا يمكن تفسيره الا في اطار نظريات التغير الاجتماعي . ومع أن معظم النظريات الاجتماعية بحثت بشكل أو بآخر في هذا المفهوم ، الا أن ذلك لا يعني أنها قادرة جميعا على تفسير معطياته الحقيقية ، وفهم فلسفته ، وآفاقه التاريخية والانسانية .

واذا كانت نظريات التغير الاجتماعي المبكرة تميزت اما بأنها فلسفية أو وضعية ، وتفسر التغير الاجتماعي من خلال العلاقات الوظيفية ، طارحة الاسباب التاريخية والاجتماعية جانبا ، فان نظريات التغير الغربية نادرا ما تتجاوز ذلك . ومع هذا فقد تأثرت بعاملين أساسيين ، وهما :

١) انها تبحث في التغير من جانب التصنيع ، وعلاقته بالبناء الاجتماعي ، وما ينجم عن هذه العلاقة من صراعات وحراك اجتماعي ، وكذلك من تفكك وتماسك اجتماعيين ، وقد بلغ هذا الاتجاه ذروته لدى البنائيين الوظيفيين والوضعيين المحدثين[٧] .

٢) انها جميعا اهتمت بنقد النظرية الماركسية ، أكثر من اهتمامها بوضع فلسفة تحليلية ، شاملة للتغير .

انه من المسلم به أن يحدث التصنيع تغيرا في البناء الاجتماعي . ولا خلاف في ذلك . لكن الخلاف يكمن في تحديد العوامل الفعلية للتغير ، وطبيعتها . كما أنه من الطبيعي أيضا أن يجتذب التصنع العمال والفلاحين الى المدن ، الامر الذي يترتب عليه حراك ديموغرافي ومهني ، وتحول في القوى والعلاقات الانتاجية .

وعلى أية حال ، ان نظريات التغير مهما تعددت أشكال تفسيرها لمعطياته ، قليلا ما تجاوزت في تحليلها وأبعادها النظريات الكلاسيكية ، القائمة على مماثلة المجتمع بالكائن العضوي ، المتوازن في نموه . ومنها استمدت النظريات الوضعية والبنائية الوظيفية فلسفة التغير .

أما القاسم المشترك لهذه النظريات فهو أنها تتجاهل العلاقات الاجتماعية والانتاجية ، وقوانين المجتمع . وهي لا تنطلق في دراستها للتغير من ماهية الظواهر ، وانما تنطلق من الشكل . كما أنها لا تنظر الى التغير بمثابة عملية اجتماعية وتاريخية ، لها قوانينها في طبيعة المجتمع ، وانما تكتفي بدراسة التوازن داخل البناء الاجتماعي .

أما أهم نظريات التغير الاجتماعي ، فمن الممكن ايجازها في عدة اتجاهات ، وهي : نظرية الصراعات الأجتماعية، ونظرية التطور والتوازن الاجتماعي ، ونظرية الانماط الاجتماعية ، وأخيرا نظرية التسيير الذاتي .

وتمثل نظرية الصراع الطبقي الماركسية أهم هذه الاتجاهات ، وعلى أساسها اعتمد ماركس في تفسيره للتغير الاجتماعي والتاريخي . ان عملية التغير الاجتماعي انما هي نتيجة حتمية لجدلية التاريخ وللتناقض القائم بين علاقات الانتاج وقوى الانتاج في مختلف الحقب التاريخية .

ان قوى الانتاج تصطدم عندما تبلغ مرحلة معينة من مراحل تطورها

مع علاقات الانتاج ، أي مع علاقات الملكية الخاصة ، الامر الذي يجعل هذه العلاقات تتحول من أشكال لتطور القوى المنتجة الى قيود تكبلها ، وتحول دون تطورها[٨] ، مما يؤدي الى الثورة الاجتماعية ، والى ازالة نمط الانتاج القائم ، واحلال نمط انتاج جديد مكانه ، وكذلك الى تغيير البناء الاجتماعي .

ان الانتقال من نمط انتاج الى آخر ينجم عن زيادة التناقض بين القوى المنتجة ، وبين علاقات الانتاج في كل حقبة . ومما تجدر الاشارة اليه ، أن كل نظام لعلاقات الانتاج[٩] ، له خصائصه ، سواء مشاعيا ، أم رقاً ، أم اقطاعيا ، أم اشتراكيا ، أم شيوعيا .

ان ما يميز كافة علاقات الانتاج ، التي تلت الشيوعية البدائية ، انها أنظمة طبقية ، يتحكم فيها الصراع الطبقي[١٠] .

ان الواقع الطبقي يتحكم اذن بمراحل معينة لتطور الانتاج . ونظرا لتباين المصالح الطبقية بين مالكي وسائل الانتاج ، والمحرومين من ملكيتها ، ينشب صراع طبقي ، تمتلك من خلاله الطبقة العاملة وعيا طبقيا ، وتتحول من طبقة بذاتها الى طبقة لذاتها ، قادرة على كسب الصراع ، وازالة النظام الرأسمالي والانتقال الى مرحلة الاشتراكية .

وعليه ، فان التغيرات الكمية ، التي تتراكم تدريجيا ، تفضي في نهاية المطاف الى تغير في الكيف . فالمراحل الاجتماعية المختلفة كالمشاعية والرق والاقطاع والرأسمالية والاشتراكية تتميز فيما بينها كالمشاعية كماً . وتفهم المادية الجدلية تحت الجانب الكمي للعمليات الاجتماعية ، ذلك العنصر الجدلي الداخلي ، المحرك لها . ان الكم يتغير دائما . أما اذا أعيقت حركته فيتحول الى كيف .

وهكذا ، ان تحول الكم الى كيف يعتبر بمثابة قانون للتطور ، كما

أنه يساعد على فهم الثورات الاجتماعية • فالتطور الكمي التدريجي يؤدي في مرحلة الرأسمالية الى تراكم الانتاج ، والى تطور قوى الانتاج والوعي الطبقي البروليتاري ، وبالتالي الى زيادة حدة المتناقضات في المجتمع الرأسمالي ، كل ذلـك في وقت ، تكون فيه الظروف الذاتية والموضوعية مهيأة للتغير •

وهكذا فان نظرية التغير الماركسية تقوم على أن التطور الاقتصادي هو أساس التغير في البناء الاجتماعي • وللحقيقة ، فان فلسفة التغير الاجتماعي في الاتحاد السوفييتي لا تتفق مع تعاليم النظرية الماركسية • فما ان قامت الثورة السوفييتية ، حتى وضعت الدولة يدها على الملكية الاجتماعية ، وأصبحت تلعب دورا مركزيا في كافة التحولات الاجتماعية• ان الدولة هي تبرمج عمليات التحول الاقتصادي والاجتماعي وتخطط لها • ويوظف الرأسمال المتراكم عند الدولة في القطاعات الانتاجية ، وخصوصا في التصنيع الثقيل ، وفي الانتاج الزراعي •

ان الاهمية المركزية للدولة في المجتمع السوفييتي وسيطرتها عـلى كافة ميادين الحياة جعل جهاز الدولة يتضخم بشكل لم يسبق له مثيل • وهذا ما دفع بعض العلماء للحديث عـن رأسمالية الدولة في الاتحاد السوفييتي •

أما بخصوص اهمال الماركسية للعامل الاجتماعي القومي في حركة التاريخ فقد كتت سمبارت : « أفصح كارل ماركس ، باستهلاله « البيان الشيوعي » « لم يكن تاريخ كل مجتمع حتى يومنا هذا سوى تاريخ صراع الطبقات » ، أفصح عن واحدة من أهم الحقائق التي تشغـل عصرنا • لكنه لم يقل الحقيقة كلها • فليس من الصحيح أن كل تاريخ المجتمع يرتد الى صراع الطبقات وحده لا غير • واذا أردنا أن نحيي التاريخ الكوني كله في صيغة واحدة ، فعلينا ، على ما أعتقد ، أن نقول

ان كل تاريخ المجتمع يدور حول قطبين سأدعوهما ، القطب الاجتماعي والقطب القومي ، بأوسع معاني كلمة قومي . فالبشرية تتجمع بادىء ذي بدء ، في مجرى تطورها ، في مجتمعات تتحارب فيما بينها في البداية، ثم يبدأ في داخلها صراع أعضائها في سبيل وضع أعلى ... هكذا نعاين من جهة نزوع مجتمعات بأسرها الى الغنى والقوة والمكانة ، ومن الجهة الثانية نزوع أعضائها منفردين الى الاهداف عينها . هذان هما ، على ما يخيل الينا ، الميلان المتناقضان اللذان يشغلان التاريخ كله . »[١١] .

واذا كان الصراع الطبقي أساس التغير في الماركسية ، فثمة نظريات أخرى تؤكد على أهمية الصراع للتغير الاجتماعي ، ولكنها لا تلتقي مع الماركسية من حيث تفسيرها للعلاقة بين الصراعات وأبعادها الاجتماعية : ويمثل هذا الاتجاه Dahrendorf, Coser [١٢] .

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن الصراعات الاجتماعية لا تأخذ شكل التناقض ، وانما شكل المنافسة ، والحراك الاجتماعي والمهني ، بمعنى أنها لا تفضي الى الثورة ، وانما تصبح « بمثابة قوة انتاج »[١٣] . ويزعم هؤلاء أنه يمكن التحكم بالصراعات الاقتصادية سياسيا وتوظيفها في سبيل زيادة فعالية النظام الرأسمالية ، وتدعيمها ، الامر الذي يجعلها تبدو وكأنها مصدرا أساسيا للتغير في تلك المجتمعات[١٤] .

واذا كانت نظرية الصراع تمثل البعد الدينامي للتغير ، فان نظرية التوازن الاجتماعي ، أو النظرية البنائية الوظيفية ، المتأثرة بالنظريتين التطورية والوضعية تؤكد على « اختفاء الصراعات الطبقية في المجتمع[١٥] فالمجتمع ليس الا نسقا ، متساند النظم والوظائف ، وهو نظام متوازن ، لا تحكمه الصراعات الطبقة ، وانما السلام الطبقي .

ويعتمد البنائيون الوظيفيون في تحليلهم على مفهومي « البنـاء

والوظيفة » ، الاول يمثل الثبات ، والثاني يمثل التغير ، » ويقصد بالوظيفة العمليات العضوية أو الحياتية ، التي تبحث من وجهة نظر القسط ، الذي يساهم فيه المحافظ على الكائن الحي كنظام عضوي »[١٦] .

واذا كانت الوظيفة ترمي الى تحقيق أهداف النظام ، فان الخلل الوظيفي هو ما يعيق تحقيقها . فالوظيفة تحافظ على النظام ، أما الخلل فيهدمه[١٧] . ان الوظيفة تمثل البعد المتغير ، أما النظام فيمثل البعد الثابت . « بعبارة أخرى ، البناء هو الوظيفة الثابتة ، والوظيفة عبارة عن سلسلة من البناءات المتغيرة بسرعة »[١٨] .

ان هذه المماثلة مستوحاة عن نظرية كونت الوضعية ، المعتمدة على مفهومي « الثبات » و « الحركة » . فالنظام يمثل الثبات ، أما العلاقات الاجتماعية فمتغيرة ، ولما كان النظام أصل التقدم ، فان كل تغير لا يهدف الا الى خدمة النظام والحفاظ على الانسجام بين النظام والتقدم .

وهكذا فان النظرية البنائية الوظيفية ، ونظرية الصراعات قد تأثرتا دون شك بالنظرية الوضعية .

ان هذه النظريات لا تبحث في التغير ، بقدر ما تبحث في التوازن الاجتماعي . فهي تغفل القوانين الاجتماعية ، وتفسر التغيرات الاجتماعية من خلال العلاقة الوظيفية . والى جانب هذه النظريات نجد اتجاها آخر ، يمكن تسميته بنظرية الانماط الاجتماعية المثالية ، التي تعتمد في تفسيرها للتغير على نمطين اجتماعيين أساسيين ، كما هو الحال عند Toennies في كتاب « الجماعة والمجتمع » ، ولدى دوركهايم في كتاب « تقسيم العمل الاجتماعي » . الخ ...

ان هذه النظرية البرجوازية ، مثالية ، لا تاريخية . وهي تشترك مع

ما سواها من النظريات الاخرى ، بأنه لا تنقصها الرؤية التاريخية الصحيحة لفهم معطيات التغير فحسب ، بل تبقى عاجزة عن تفسيره . وبحكم ذلك فهي تبدو أقرب الى الايديولوجيا منها الى العلم . ولعل مهمتها الاساسية تكمن في تكييف العلوم الاجتماعية مع التقدم التقني ، بمعنى تكميمها وتجريدها عن أبعادها الانسانية .

٤ ـ نظرية التسيير الذاتي :

واذا كانت نظريات التغير السابقة تعتمد اما على هيمنة القطاع الخاص أو الدولة ، فان التسيير الذاتي انما يقوم على تدبير المجتمع لشئونه ذاتيا ، وعلى تنظيم البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بكيفية ، تمكن الانسان من المشاركة مباشرة في تكوين الحياةالاجتماعية والاعتماد على ذاته ، وقدراته ، دون الخضوع لأية مؤشرات فوقية ، مهما كانت طبيعتها . ان هذا التنظيم الاجتماعي ليس جديدا ، وانما يستلهم أبعاده من المرحلة الطبيعية ، حيث دبر الانسان شئون المجتمع ذاتيا ، وبحرية تامة ، بعيدا عن كافة أشكال التسلط البيروقراطي والفوقي .

ان التسيير الذاتي مستوحى عن المرحلة الطبيعية ، عندما لم يكن الانسان يعرف الدولة كنظام سياسي مدني ، وعندما قننت العلاقات الاجتماعية بمقتضى الشريعة الطبيعية . في ذلك الوقت كان الانسان « سيداً بطبعه ، بمقتضى ما استخلفه الله »[١٩] .

وللحقيقة ، فان التسيير الذاتي كنظام اجتماعي اقتصادي وسياسي متكامل ، لم يطبق بهذه الكيفية ، حتى الآن . وحتى في يوغسلافيا ، وغيرها . حيث طرحت هذه الفلسفة ، فلم تطبق الا جزئيا ، وذلك بعد أن طرأت بعض التعديلات على النظام القائم ، والذي اعتمد لفترة غير وجيزة على مركزية الدولة في عملية التخطيط والتغيير الاجتماعي .

ولذلك فان التجربة اليوغسلافية ما زال يكتنفها الغموض ، نظرا لفقدان فلسفة متكاملة للتسيير الذاتي . كما أن ما يعرف باسم « ديمقراطية التسيير الذاتي » لا يتعدى كونه محاولة لتطعيم النظام القائم ببعض الاتجاهات اللبرالية ، ما دامت هذه الديمقراطية لا تعني سلطة الشعب ، وتحكمه بممتلكاته وثروته ، وتسييره لأموره ذاتيا ، فالشعب هو صاحب القرار في ديمقراطية التسيير الذاتي . وهذا التعريف لا يتفق بالضرورة مع مفهوم التسيير الذاتي اليوغسلافي ، الذي طبق في المجال الاقتصادي، وما زال لم يطبق في الجوانب الاخرى ، أو الأصح لن يطبق ، ما دامت التجربة اليوغسلافية ، تعاني من مخلفات مركزية الدولة ، وازدواجية السلطة ، سلطة الدولة من جهة وهي السلطة الفعلية ، وسلطة المسيرين الذاتيين ، من جهة أخرى ، وهي سلطة شكلية . ان هذه الوضعية تفقد التجربة اليوغسلافية بريقها ، وتجعلها عرضة المخطر ، ولربما تطويها رياح اللبرالية في طياتها ، اذا أطلقت العنان للتطلعات الفردية .

وأحسب أن هـذه النزعة تتجلى في بعض المفاهيم والمصطلحات « كتعددية المصالح السياسية والاقتصادية »[٢٠] « وعدم اختزال مصالح المنتجين في صيغة واحدة . »[٢١] ان ذلك انما يدل على أن التسيير الذاتي يجنح الى اطلاق العنان للتطلعات الفردية دون كبح جماحها ، أو تحديد الانتاج باشباع الحاجات .

ان هذا النظام ، الذي هو أبعد ما يكون في صيغته الحالية عـن ديمقراطية التسيير الذاتي ، يهـدف الى احداث توازن بين القـوى الاجتماعية ، أكثر ما يرمي الى قيام نظام التسيير الذاتي . وبذات الوقت يظل هذا التوازن شكليا ، وليس فعليا ، لان التوازن الاجتماعي لا يتم الا بامتلاك المجتمع لمقدراته . « ان الديمقراطية ليست مجموعة من الحقوق الشكلية للمواطنين ، وانما هي تعبير سياسي عن تركيبةاجتماعية

وسياسية معينة وعن توازن معين بين القوى الاجتماعية . »[٢٢] . انه من المسلم به ، أن الديمقراطية انما هي تعبير عن بنية اجتماعيةواقتصادية وسياسية معينة ، وان ديمقراطية التسيير الذاتي انما تعني وضع ممتلكات المجتمع تحت تصرف الشعب ، وتقويض مقومات السلطة الطبقيةالفوقية، وسلطة الصفوات . ولا يتم ذلـك الا اذا أصبح الشعب هو صاحب السيادة المطلقة ، وامتلك أسباب القوة المادية والمعنوية .

اضافة الى ذلك كله ، ان اخفاق المجتمع في تسيير شئونه ذاتيا ، يجعل الدولة تهيمن على كافة الأنشطة ، وتغـدو بهذه الصورة وسيلة لمنع المنتجين من تحقيق مصالحهم عن طريق التسيير الذاتي ..

ان فلسفة التسيير الذاتي لا تكتمل ، ما لم تمتد لتشمل كافة جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، مقوضة كل المعوقات ، التي تقف أمام تحقيق حرية الانسان المادية والمعنوية ، أما معالم هذهالفلسفة فيمكن تلخيصها على النحو التالي :

١) ــ اقتصاديا ، يعني التسيير الذاتي سيطرة المنتجين على المنشآت الانتاجية ، وامتلاكهم لعائدات الانتاج . ان المنتجين هم الذين يسيرون العملية الانتاجية ويتخذون القرارات بشأن تنظيمها والتخطيط لها .

٢) ــ سياسيا ، يعني التسيير الذاتي أن السياسة تصبح نشاطـا مباشرا يمارسه الشعب ، فهي ليست حكرا على الصفوات والطبقات ، وانما تمثل حقا طبيعيا للشعب برمته . لكن ذلك لا يتم الا بكيفية تمكن الشعب من تسيير أموره السياسية ذاتيا وبدون أية وصاية ، مهما كان شكلها . وهذا ما تجسده ديمقراطية التسيير الذاتي ، التي تدل على أن الشعب هو الذي يملك أسباب السلطة ومقاليدها ، وهو الذي يتخذ القرارات المتعلقة بحياته .

٣) ــ اجتماعيا ، تعني ديمقراطية التسيير الذاتي تحقيق المساواة ، والقضاء على الطبقية ، وتكافؤ الفرص أمام الجميع •

ان التسيير الذاتي كمنهج للتغير لا يكلل بالنجاح ، ما لم يتحول الى فلسفة اجتماعية متكاملة ، تشمل سائر ميادين الحياة ، وتمكن الانسان من أن يسير العملية الانتاجية ، ويشارك في التخطيط للسياسة الانتاجية والاجتماعية • فطالما لا تلتئم فلسفة التسيير الذاتي بأبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في استراتيجية مشتركة ، وتعزز حرية الانسان ، وحقوقه ، تظل هذه الفلسفة عرضة للخطر •

وعليه ، ان ما يميز التسيير الذاتي كمنهج للتغير ، هو أنه يؤكد على حرية الانسان المادية والمعنوية ، ويحطم سائر النظم البيروقراطية والفوقية ، المكبلة لحريته ، وحركته • كما أن ديناميكية هذا المنهج وحوافزه انما تكمن في تحريره للانسان من تسلط الآخرين وتحكمهم به في وتمكينه من امتلاك انتاجه •

ان التسيير الذاتي يمكن المجتمع من تنظيم أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بكيفية تصون حرية الانسان ، وتجعله يتمتع بثمرات انتاجه • ومن هنا تأتي ديناميكية هذا المنهج ، الذي يسعى المجتمع العربي الليبي الى تطبيقه •

٥ ــ العرب بين التنمية القطرية والقومية :

بعد أن استعرضنا مناهج التغير ، ونظرياته ، نوجه انتباهنا لموضوع طالما شغل فكر الباحثين العرب • ويدور هذا الموضوع حول استراتيجية التنمية العربية والخيار بين التنمية القطرية أو القومية •

وقبل البحث في خصوصيات التنمية العربية ومقوماتها تنبغي الاشارة الى القوانين الاقتصادية العامة ، التي تحكم حركة التطور ، ومسيرته

المنهجية نحو قيام تكتلات اقتصادية تكون اما شبه متوازنة ، ومستقلة نسبيا ، وقادرة على تصريف المنتجات بشكل يضمن تراكم رأس المال على الصعيد المحلي ، وما تنشأ تكتلات اقتصادية ، تعتمد في تصريف منتجاتها على الاسواق الخارجية • ان الانتاج السلعي لا يمكن تصريفه محليا ، لذلك تعمد هذه المجتمعات الى تصريف فائض انتاجها في الاسواق الخارجية • (الاستعمار الاقتصادي) • وأحسب أن هذه العلاقة هي التي تحكم آلية السوق القومي والعالمي ، فالمجتمعات الانسانية اما تتكامل فيما بينها ، ويسهّل هذا التكامل ، كلما كانت متكافئة في تطورها الاقتصادي والاجتماعي ، ومتجانسة حضاريا ، واما تظل مستغَلة ، وتابعة ، وعاجزة عن التخلص من العلاقات الظالمة ، التي تفرزها قوانين التطور الاقتصادي •

ان التغير ، عندما ينبعث عن المجتمع يظل طبيعيا وداخليا ، أما اذا فرض عليه ، فيصبح حينئذ خارجيا ، ويوقعه في شرك التبعية • لذلك ان التغير على الصعيد العربي ، لا بد وأن يأخذ طابعا ذاتيا ، داخليا ، ومنسجما مع حضارة هذا المجتمع • وقد أضحى جليا أن « السياسة التنموية في الوطن العربي ، المعتمدة على استيراد التكنولوجيا لم تفلح ، لان هذه التكنولوجيا لا تنسجم مع حضارة المجتمع الفكرية ، ولا بد أن تفضي سياسة نقل التكنولوجيا آجلا أم عاجلا الى خلل في البناء الاجتماعي ، على اعتبار أن هذه التكنولوجيا تعكس خلفية حضارية واجتماعية ، وبالتالي سلوكا اجتماعيا متميزا • ان الحقيقة التي ينبغي أن لا تغيب عن ذاكرتنا هي أن التكنولوجيا لا تمثل التطور التقني والعلمي فحسب ، وانما تمثل أيضا واقعا فكريا وحضاريا معينا • ولذلك فانه من العبث أن نجرد الحضارة المادية عن الفكرية ، فكلاهما يشكلان وحدة متكاملة • وهذا ما أغفله معظم المفكرين العرب منذ حركة الاصلاح وحتى اليوم •

والحقيقة أن سر تأخرنا ، ليس مرده « التأخر التكنولوجي بل اهمال الانسان ، ذلك المخلوق ، الذي اذا شعر بذاته ، صنع المعجزات ، وطوع كل شيء في خدمته • ان تكوين الانسان الصحيح هو المفتاح الاساسي للتقدم » •

على أن هذا التكوين لا يقوم الا من خلال العودة الى الحضارة والأصالة ، نظرا لما للموجهات الحضارية من أهمية بالنسبة لتعبئةالطاقات الاجتماعية ، ودفع عجلة التقـدم • وعلى سبيل المثال ، ان التعبئـة الحضارية ، المتمثلة في تحويـل قيم المجتمع ، وتقاليده الى سلوك ، وأخلاقيات انتاج ، لها دور فعال في حركة المجتمع • فاذا ما أصبحت الحضارة سلوكا ، فانها تكون حصنا منيعا حيال كافة محاولات التقليد والانتحال الحضاري ، التي تنطوي على أبعاد خطيرة للمجتمع • ولعل أخطر هذه الظواهر هو أن المجتمعات المقلدة والمنتحلة لحضارة أخرى تظل فاقدة للتوازن ، وتعاني من خلل وظيفي في قيمها الفكرية والمادية • وهذا ما يبدو واضحا للعيان في معظم المجتمعات المتخلفة •

ان هذا المنطلق لا يتفق أبدا مع مناهج التغير السائدة ، التي لا تهتم بالتغير الا من حيث الكم ، كزيادة الانتاج ، والدخل الخ ••• وتهمل الكيف ، وكأن حرية الانسان وحضارته شيئا يمكن تكميمه •

ان هذه المعطيات تعتبر بمثابة أسس عامة للتغير ، وقد حصرناها في القوانين الاقتصادية العامة ، وتكوين الانسان ، والتعبئة الحضارية ، ونبذ محاولات التقليد والانتحال الحضاري • لكن التغير الشامل لا بد وأن يقـوم على مقومات أخرى ، ذات طبيعـة اقتصادية واجتماعية وديموغرافية • وقد وضع الباحثون العرب أصابعهم على موطن الداء ، مبينين مقومات التغير ومعضلاته • وفي هـذا الصدد كتب الدكتور محمود الحمصي : « ان المعضلات التي تحاصر عمليات التنمية العربية

كثيرة ، ولكن جذورها معروفة ، اذ هي تنبع من مصدرين اثنين : أولهما ناشىء عن اشتداد قسوة شروط التعامل التبعي مع الاقتصاديات الاجنبية خصوصا البلدان المتقدمة صناعيا منها • وثانيهما يعود الى حالة (القصور الذاتي) المتولد عن اقتران التخلف مع التجزئة القطرية ، وما رافق ذلك من اختلال أصاب الكيانات الاقتصادية القطرية كل على انفراد • فلقد فرضت التجزئة شروطها وجعلت كل قطر من الاقطار العربية يعاني منفردا من افتقاده لواحدة أو أكثر من المقومات الاساسية للتنمية الشاملة • فبعض الاقطار تفتقر الى الايدي العاملة ذات المهارات الكافية ، والبعض الآخر يعاني شح الموارد التمويلية ، والبعض الثالث محروم من الاراضي الزراعية أو الخبرات التنظيمية والادارية • والاقطار العربية كلها تعاني من ضيق أسواقها المحلية التي لا تسمح أي منها بقيام مشاريع ذات حجوم اقتصادية مجدية فيه • »[٢٣] ويشير الدكتور عبد الله شريط الى استراتيجية التنمية العربية بقوله : « أما على نطاق الامة العربية كاملة فاننا لا تتصور فيها تنمية حقيقية الا اذا قامت على ايديولوجية ذات أبعاد ثلاثة : تعبئة الجماهير قطريا ، تخطيط تنموي عربيا ، استقلال اقتصادي دوليا »[٢٤] • وهذا نفس ما يذهب اليه الاستاذ أنور عبد الملك في كتابه « نهضة العالم العربي » ، فهو يرى : « ان في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية الجارية في البلاد العربية لا نستطيع أن نقول ان هذه العملية كانت مصحوبة بمحاولة توحيد هذه البلاد ، لا توحيدا أفقيا يضم الاقطار العربية ، ولا توحيدا عموديا تنسجم فيه مختلف الطبقات الشعبية في معركة التنمية الوطنية • ولكن المشكل المطروح بالحاح أكثر هو :

هل يمكن تحقيق التنمية ــ سواء في نطاق وطن عربي واحد أم في نطاق الوطن العربي الاكبر أو مجموعة من أقطاره ــ لفائدة أقلية هي بعد تتمتع بدرجة كبيرة من التطور السياسي والاجتماعي والثقافي ؟ أم

التنمية لا تكون الا اذا تحققت للاكثرية التي ما تزال على هامش أي تطور يحدث ، سواء على النطاق العربي أو على صعيد كل قطر بمفرده ؟ ان الانظمة التي تعتمد عليها التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد العربية ، التي عاشت عليها منذ عهد طويل ، هي أنظمة محنطة ، والحركة السياسية التي كان من المفروض أن تتناول بالتطوير والتثوير كل جوانب التنمية الجماهيرية باعتبارها وسيلة وهدفا في آن واحد ، اكتفى أصحابها بايديولوجية خليطة من العصرية والتقليدية ، معطين الاولوية في كل شيء للوطن ، متجاهلين الظاهرة الطبقية التي هي شرط أساسي لكل تنمية حقيقية وشاملة » (٢٥) .

ثمة حقائق معينة لايجوز تجاهلها، وأولها ، أنه ينبغي على استراتيجية التنمية العربية أن تأخذ بعداً عمودياً ، يتمثل في مشاركة الجماهير الفعالة في عملية التنمية . فالتغير لاتحدثه الصفوات ولا الطبقات ، وانما المشاركة الجماهيرية . فاذا لم تكن عملية التنمية مصحوبة بايديولوجيا شعبية ، تحقق مصالح الجماهير ، وحريتها ، فلا طائلة منها . وثانيهما وهو البعد الافقي ، ويتجلى في الاندماج الاقتصادي العربي .

ونحسب أن هذين البعدين لا يتحققان الا بتحديد استراتيجية الفكر التنموي العربي ، والقوى الاجتماعية ، التي تضطلع به . وبذات الوقت فان هذين البعدين يشكلان وحدة متكاملة . وعلى قيامهما يتوقف نجاح عملية التنمية العربية أو فشلها .

وللحقيقة ، فان المحاولات التنموية العربية لم تراع هذه المعطيات ، وربما يرجع ذلك الى طبيعة البناء السياسي الطبقي السائد في أقطار الوطن العربي . ان الانظمة العربية لم تأخذ لدى وضع مناهج التنمية ، مصالح الانسان العربي وحاجاته بالاعتبار ، بمقدار ما راعت مصالحها الطبقية الخاصة ، الامر الذي جعل التوجهات التنموية محكومة بالمصالح

الطبقية والاقليمية ، وعاجزة عن اختراق علاقة التبعية ، والقصور الذاتي .

وهكذا ، ان شكل التنمية ، من حيث كونها شاملة أم جزئية ، انما يظل محكوما بطبيعة البنية السياسية ، ويقصد بالتنمية الشاملة « تلك العملية المجتمعية ، الشاملة التي ترمي الى سيطرة وطن ما على موارده الطبيعية وتنمية وسائل انتاجه بما يسمح له بالاستقلال الاقتصادي وبتوفير توزيع أعدل للثروة على أبنائه . واذا كنا نعرّف التنمية هذا التعريف ، فان المنظور الطبقي في البلدان المتخلفة ، وعلى الاخص في وطن مجزأ كالامة العربية ـ هو سلفا منظور يتحدد بالقياس الى قبول أو رفض التجزئة ليس فقط بما هي عملية تجزئة سياسية ، ثقافية ، ومجتمعية ، ولكن أيضا بما هي جزء من واقع الامر التبعي المفروض على الامة العربية »[٢٦] .

ان الاقطار العربية منفردة ، مهما بلغ حجم مواردها وثرواتها الطبيعية ، ستظل عاجزة عن تحقيق تنمية فعلية ، تضمن لها السيطرة على ثرواتها ، وتساعدها على تحقيق استقلال كلي لا استقلال سياسي شكلي[٢٧] ، ما لم تعمل على تحقيق التكامل والاندماج الاقتصادي .

ان التنمية القومية وحدها كفيلة بتحطيم التخلف والتبعية ، كما أنها تمكن العرب من السيطرة على ثرواتهم الوطنية وتوظيفها في سبيل خدمة المواطن العربي وكرامته . وعليه ، فان الخيار بين التنمية القطرية ، والتنمية القومية ، انما يعني اما تكامل التبعية مع الغرب ، أو تكامل التكافؤ مع العرب . الاولى تعني استنزاف الثروة الوطنية من خلال التبادل الاقتصادي اللامتكافىء بين مجتمعات غير متجانسة في تطورها الاقتصادي والاجتماعي ، ان المجتمعات السائرة في طريق النمو كالمجتمع العربي لا تصدر الا المواد الخام لى المجتمعات المصنعة ، في حين أنها

تستورد منها المواد المصنعة بأسعار باهظة . فثمة مبادلة غير متكافئة بين الطرفين ، وعلى هذه العلاقة تترتب مجموعة من النتائج ، وأولها قلة تراكم رأس المال في المجتمعات النامية ، وتدفقه الى المجتمعات الصناعية . ولذلك فان هذه العلاقة لا تساهم في تطوير قوى الانتاج وانما في تدميرها .

وهكذا ، فان المجتمعات النامية ، لم تحظ بعد بالاستقلال التام . وقد استقلت سياسيا ، وليس اقتصاديا . كل ذلك يدشعنا الى القول ، ان الاستعمار غير أساليبه ، ولم يغير ماهيته .

ان التقسيم العالمي للعمل ، وفرض التبعية الاقتصادية والسياسية على المجتمعات النامية ، جعلته يشوه البنية الانتاجية والسياسية لهذه المجتمعات .

ان هذه الوضعية ، التي تجعل التنمية القومية هي الخيار الوحيد أمام الاقطار العربية ، هي التي تخلص المجتمع العربي من التبعية الخارجية ، وتحقق له الاستقلال التام . وبخلاف التنمية القطرية ، التي تجعل عملية التنمية تخضع لعوامل خارجية ، فان التنمية القومية انما تجعلها تخضع لعوامل داخلية . ولذلك فان التنمية الشمولية في الوطن العربي ، انما هي « تخطيط استراتيجي »[٢٨] ، « وما هي الا ممارسة للديناميكية الاحيائية للهياكل الاقتصادية والاجتماعية ، وهي حصيلة التكامل بين مختلف الهياكل الموجودة في المجتمع . ان التنمية أكثر تعقيدا من أن تكون قضية دخل فردي مرتفع أو مستوى معيشي متطور كما يتصور علماء الاجتماع الانجلوسكسون ، بل منتظر منها أن تعزز الاستقلالية الاقتصادية وجعل الاقتصاد الوطني متجها الى ذاته ، بدلا من الارتباط الخارجي بالسوق الرأسمالية العالمية ، حيث أنها تدعيم للقدرات المحلية ورفض لأشكال الاحتواء الامبريالية والاستعمارية ..

ان نمط التنمية الموجودة في الوطن العربي ، نمط متعثر ، لان اقتصاديات البلدان العربية تعيش حالة من التمزق والاندثار والارتباط بالسوق الرأسمالية والتقسيم العالمي للعمل ، الى جانب تحجر الهياكل الاجتماعية وعجزها عن مسايرة متطلبات عملية التنميـة ومستلزماتها كضرورة حضارية وكبديل للسيطرة الاستعمارية المهيمنة والمفروضة على العالم الثالث ... لذا لا بد من قيام تكامل اقتصادي عربي خصوصي وسوق عربية مشتركة تغني العرب عن الاستيراد واستنزاف الطاقات والقدرات. ثم تحقيق التوازن المرجعي بين الاقطار العربية والتوازن النفسي للمواطن العربي الذي باعتقاده أنه يعيش اغترابا ثقافيا خاصة بعد هيمنة النمط الثقافي الامبريالي وتحوله الى نمط ثقافي عالمي مفروض على الانسانية بأسرها . »[٢٩] .

واذا كانت التنمية القومية تعزز الاستقلال ، وتحقق التوازن النفسي والاجتماعي للمواطن العربي ، فان التنمية القطرية هي ركن أساسي من أركان التبعية الاستعمارية في الوطن العربي[٣٠] . ان التنمية القومية لا تحقق الاستقرار السياسي والاجتماعي والتكامل الاقتصادي فحسب، وانما توفر أيضا الظروف الموضوعية لانعتاق المجتمع العربي من التبعية، ولبناء المجتمع العربي الحديث . الى جانب ذلك ، فهناك عوامل أخرى ، كحجم القوى العاملة ونوعيتها ، وحجم المـوارد الطبيعية ، وكذلك الاسواق المعدة الضرورية لامتصاص المنتجات ، كل هذه العوامـل لا تتوفر الا على الصعيد العربي العام .

كما أن العامل الديموغرافي ، المتمثل في الكثافة السكانية ، والتوزيع السكاني ، ومستوى التأهيـل النوعي والمهني للسكان ، وخصوصا العلاقة بين نمو السكان والتطور الاقتصادي ، لا يقل أهمية عن العوامل الاخرى . ولا بد لسياسة التنمية العربية من أن تهتم بهذا الجانب .

ومن المعلوم أن السياسة السكانية في الوطن العربي لم تلق الاهتمام الكافي حتى الآن ، وأن الكثير من الاقطار العربية يعتمد على العمالة الاجنبية ، ويعتبر ذلك بمثابة مؤشر خطير بالنسبة لسوء الاعداد النوعي والمهني أولا ، ولكيفية توزيع السكان في الوطن العربي ثانيا • فهناك أقطار عربية تعاني من زيادة في عدد السكان ، في حين تعاني الاقطار الاخرى من نقص في عدد السكان • كل ذلك يقتضي دراسة هذه الامور بشكل جيد ، وتوزيع سكان الوطن العربي بكيفية تتمشى مع الموارد الاقتصادية في كل منطقة • « واذا أمعنا النظر في البنية السكانية العربية يمكن أن نخلص الى حقيقة ديموغرافية مؤداها : ان التركيب السكاني لهذا المجتمع العربي يعاني من التفاوت في الضغوط والكثافات السكانية، فهناك مناطق تعاني نقصا كبيرا في كثافتها السكانية بالنسبة للامكانات والموارد البيئية •• في الوقت الذي تعاني فيه قطاعات أخرى من المجتمع العربي من وفرة في الكثافة السكانية »(٣١) •

« والامر الواضح أنه لو نظرنا الى هذه الحقيقة نظرة تكاملية باعتبار أن هناك وحدة وظيفية متكاملة الفاعلية ، متجانسة الثقافة الروحية والمادية ، تجمع شعب المجتمع العربي ، فاننا لا بد أن نخلص الى أننا لو جردنا الحدود السياسية المصطنعة من آثارها التجزيئية ، لتكاملت نسب التفاوت في الكثافة السكانية ، ولتيسر استيطان العرب وفقا لما تقتضيه معادلات الضغوط الديموغرافية المتفاوتة • ، ولذلك فلا بد من وضع سياسة للهجرةعلى مستوى الاقطار العربية ، تجع بين الكم والكيف وفقا لحاجة كل مجتمع وظروفه وذلك لتحقيق التكامل المنشود الذي يفضي بجانب غيره الى وحدة الامة العربية »(٣٢) •

ونظرا للمعطيات السابقة ، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والديموغرافية ، فان التنمية القطرية تبقى غير متوازنة ، ما دامت لا تسير

في طريق الوحدة • وعليه فان عوامل اللاتوازن التنموي انما تكمن في أن استراتيجية التنمية العربية ما زالت أسيرة النظرة الاقليمية ، والمصالح الطبقية • ومما تجدر الاشارة اليه ، أن التنمية القطرية لا تبقى غير متوازنة فقط ، وانما تعمق التبعية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية • وينعكس ذلك كله على حضارة المجتمع ، وأصالته ، وبالتالي على سلوك الانسان • ان التنمية القطرية ، اذ تدعم الاتجاهات المحلية والاقليمية ، فانما تقوض بذات الوقت وحدة هذا المجتمع الحضارية ، وتستنزف ثرواته وموارده الاقتصادية •

الى جانب ذلك ، فان عوامل التنمية الغير متوازنة ، انما تكمن في أن استراتيجية التنمية تستند الى مناهج ونظريات غير مستمدة عن الواقع العربي • ولذلك « ينبغي أن يوضع نموذج تصوري للتغير المخطط والهادف الى تحريك الواقع نحو المرمى الاجتماعي المرتجى ، وفي حدود الامكانات المادية والقوى البشرية ، والطاقة الفنية المتوافرة لدى المجتمع على أنه من الاهمية بمكان أن يكون ذلك النموذج التصوري ذا أصالة ، بمعنى ألا يكون مستوردا أو وافدا أو مقلدا بكامله أو بجزئياته النماذج المتواجدة في المجتمعات الاخرى ••• ومن ثم فهناك خطر المحاكاة المطلقة، فقد يكون من الخير اختيار صورة أكثر ملاءمة للامتداد الهيكلي والوظيفي للبناء الاجتماعي تحقق الهدف النهائي »[٣٣] •

ان الاعتماد على الذات يقتضي التخلي عن سياسة نقل التكنولوجيا، والتصنيع المستورد ، وعوضا عن ذلك فانه ينبغي على سياسة التنمية العربية أن تشرك الجماهير في عملية التنمية ، وتمكين الانسان من تنمية محيطه بنفسه[٣٤] ، ونقل المعرفة[٣٥] ، بدلا عن نقل الصناعة • « ان شراء الحضارة ، من الخارج أمر سهل ، ولكنه أيضا سهل الزوال • ان التنمية التي تترسخ في المجتمع وتتجذر فيه هي تلك التي يغرسها

الانسان بيديه . والانسان في الوطن العربي ـ مشرقا ومغربا ـ ما يزال هو القوة المعطلة التي لا تتحرك ... لقد حان اليوم الذي نؤمن فيه بأن التنمية في بلادنا ليست بضاعة تشترى ، بل قيمة من قيم ايديولوجية العالم المعاصر يجب أن يغرسها الانسان العربي بفكره وروحه وبدنه »[٣٦] . « ان ايديولوجية التنمية الحقيقية ـ اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا ـ هي ايديولوجية نقل المعرفة ، لا نقل المصانع ، ونقل المعرفة هو ما نقصده بتنمية الانسان »[٣٧] .

ان ايديولوجيا التنمية تكمن في تكوين الانسان ، والاعتماد عليه ، والتخلي عن استيراد التكنولوجيا الجاهزة . ان المطلوب هو تغيير الانسان ، وتنمية قواه ، واستثمار الاموال في تكوينه وتأهيله ، فهو القادر على تغيير محيطه . كما أنه العنصر الفعال الوحيد الذي يجب أن يوجه عملية التغير . انه أداة التغير وغايتها .

ولا يفوتنا في هذا الصدد أن ننوه الى أن فلسفة التعليم العربية لابد وأن تتغير من حيث الكم والكيف على حد سواء ، مراعية بذلك مقتضيات التغير في المجتمع العربي . ان التعليم في الوطن العربي لايعتمد في مراحله المختلفة « على فلسفة تربوية واضحة ومنبثقة من فلسفة اجتماعية ذات نظرية ثورية تحدد الاهداف وترسم السبل وتجعل من التعليم قوة انتاجية ضخمة ، وعملية تنمية اجتماعية واقتصادية ، وأداة لتوجيه الجيل الجديد توجيها قوميا ذا نزوع انساني تقدمي . ان غياب الفلسفة التربوية الواضحة للنظام التعليمي أدى الى عدم مسايرة المناهج المدرسية ومحتوى الدراسة في المراحل التعليمية المختلفة لواقع المجتمع ومشاكله وحاجاته »[٣٨] . ان فقدان الفلسفة التعليمية الصحيحة أدى الى فقدان التوازن في محتوى التعليم وأنواعه ، ويلاحظ ذلك في محتوى الدراسة ومناهجها ، فالعملية التعليمية ما زالت تلقينية ، لفظية ، نظرية ،

تهمل المهارات العملية ، وتنمية القيم ، وتكوين الاتجاهات ، كما أنها لا تهتم بالتعليم الفني والمهني[٣٩] .

ان اعادة النظر في البنية التعليمية السائدة في الوطن العربي تقتضي التركيز على ثلاث محاور : أولا ، أن تكون البنية التعليمية عصرية الطابع[٤٠] وقادرة على تزويد المجتمع بالكوادر الفنية والتقنية اللازمة لمواكبة التطور ، وتجعل من العلم قوة انتاج حقيقية ، ثانيا أن تكون قومية المضمون تنمي الاتجاهات القومية في نفوس الطلاب ، وتكون موجهة لترسيخ مبادىء الوحدة العربية وتحقيقها . « فالتربية الموجهة للتنمية والهادفة لاستثمار الثروة البشرية للامة العربية ، ينبغي أن تكون تربية قومية ، منبثقة من حاجات المجتمع العربي[٤١] . وثالثا أن تكون انسانية الهدف ، وتساهم في بناء التقدم وتعزيز حرية الانسان »[٤٢] .

وفي الختام ، لقد أضحت مسألة التغير الشامل في الوطن العربي ملحة جدا ، وهي مسألة تقتضيها قوانين التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ، وكذلك طبيعة التحديات الحضارية ، التي تجابه الأمة العربية ، وكادت تهدد وجودها ما لم تتدارك أمتنا الاخطار المحدقة بها بسبب عدم تحقيق التغير الشامل ، الذي يتمشى مع متطلبات العصر .

ان التحديات الحضارية تقتضي التخلي عن مناهج التنمية القطرية ، والاستعاضة عنها بمناهج تنموية قومية، وخوض معركة التنمية القومية. فعلى احراز النصر فيها يتوقف مصير الامة .

★ ★ ★

المراجـع

١ ـ راجع كتاب :

Herbert Marcuse : Der Eludimenstonale Mensch Frankfurt, 1963 p. 188.

٢ ـ

R. Dahrendorf : Die Angfwandte Aufklaerung, Rrankfurt, 1963 p. 188.

٣ ـ روجيه غارودي : حوار الحضارات ، تعريب الدكتور عادل العوا ، بيروت ١٩٧٨ ، ص ٤٤ ـ ٤٥ ٠

٤ ـ

H. Strasser Einfuehrung In Die Theorien des Sozialen Wandels (Hrsg), Darm Stadt, 1979. p. 95.

٥ ـ نفس المصدر ص ٢٦ ٠

٦ ـ نفس المصدر ص ٢٦ ٠

٧ ـ نفس المصدر ص ١٥٧ ٠

٨ ـ راجع ل٠ سيغاتل « لمحة عن تطور المجتمع منذ بدء التاريخ » ، دار دمشق ، الطبعة السادسة ١٩٧٨ م ، ص ٣٨ ٠

٩ ـ نفس المصدر السابق ص ٣٨ ٠

١٠ ـ نفس المصدر السابق ص ٤٢ ٠

١١ ـ

Werner Sombart : Sozialismus und die Sosiale Be Wegung im 19. Jh., Frankfurt 1966, p. 15.

١٢ـ راجع كتاب ·

Lewis A. Coser : Theorie Sozialer Kontlikte, Berlin 1965.

١٣ ـ راجـع :

John Rex : Grundproblemeder Soziologischer Theorie, Freiburg 1970. p. 150 - 155.

١٤ ـ راجع كتاب : ميادين علم الاجتماع (تعريب محمد الجوهري وآخرين) ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٧ ، ص ٣٥٠ ـ ٣٥١ ·

١٥ ـ مرجع سبق ذكره :

Herxmann Strasser u. a. : Einfuehrung in die Theorien des sozialen Wandels, p. 26.

١٦ ـ نقد علم الاجتماع البرجوازي المعـاصر (تعريب نزار عيون السود) ، دمشق ١٩٧٤ م ، ص ٥١ ·

١٧ ـ نفس المصدر ، ص ٥٢ ·

١٨ ـ محمد عاطف غيث : علم الاجتماع ، الجزء الاول ، الاسكندرية ١٩٧٣ ، ص ٣١٦ ·

١٩ ـ العلامة عبد الرحمن بن خلدون « المقدمة » دار الفكر ، (دون ذكر تاريخ ومكان النشر) ، « فصل في أن الامة اذا غلبت وصارت في ملك غيرها أسرع اليها الفناء » ص ١١٧ ·

٢٠ ـ ادوارد كارول : اتجاهات تطور النظام السياسي للتسيير الذاتي الاشتراكي (دراسة لم تنشر بعد) ، بلغراد ، ١٩٧٧ ، ص ٩٦ ·

٢١ ـ نفس المرجع السابق ، ص ٩٩ ·

٢٢ ـ نفس المرجع السابق ، ص ٩١ ·

٢٣ ـ محمود الحمصي : خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية ، دراسة للاتجاهات الانمائية في خطط التنمية العربية المعاصرة ازاء التكامل الاقتصادي العربي ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٠ ، ص ١١ ـ ١٢ ٠

٢٤ ـ عبد الله شريط : المشكلة الايديولوجية وقضايا التنمية ، الجزائر ، ١٩٨١ ، ص ٨٦ ٠

٢٥ ـ استشهاد عن نفس المرجع السابق ، ص ٨٧ ـ ٨٨ ٠

٢٦ ـ مجلة « المستقبل العربي » الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد ٣٢ ، اكتوبر ١٩٨١ ، ص ١١٧ ـ ١١٨ ٠

٢٧ ـ راجع نفس المصدر السابق ، ص ١١٨ ٠

٢٨ ـ مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، الكويت ، العدد ٢٩ ، يناير ١٩٨٢ ، ص ٢٦٠ ، أنظر في هذا الصدد أيضا : نجيب عيسى « نموذج التنمية في الخليج والتكامل الاقتصادي العربي ، معهد الانماء العربي ، بيروت ١٩٧٦ » ٠

٢٩ ـ مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٦٠ ٠

٣٠ ـ مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٢ ، أكتوبر ١٩٨١ ، ص ١١٧ ٠

٣١ ـ مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٦ ، يونيو ١٩٨٠ ، ص ٥٥ ٠

٣٢ ـ نفس المرجع السابق ، ص ٥٥ ٠

٣٣ ـ نفس المرجع السابق ، ص ٥٧ ٠

٣٤ ـ عبد الله شريط : المشكلة الايديولوجية وقضايا التنمية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٩ ٠

٣٥ ـ نفس المرجع السابق ، ص ١٠٢ .

٣٦ ـ نفس المرجع السابق ، ص ١٠٢ .

٣٧ ـ نفس المرجع السابق ، ص ١٠٢ .

٣٨ ـ دور التعليم في الوحدة العربية ، بحوث ومناقشات ووقائع الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (مجموعة من الاساتذة) ، بيروت ١٩٨٠ ، ص ٥١ .

٣٩ ـ راجع نفس المرجع السابق ، ص ٥٥ .

٤٠ ـ راجع نفس المرجع السابق ، ص ٢١٧ .

٤١ ـ راجع نفس المرجع السابق ، ص ٤٦ ـ ٤٧ .

٤٢ ـ نفس المرجع السابق ، ص ٢١٧ .

(ج)

مظاهـر التحديث في المجتمع العربي الليبي المعـاصر

« دراسة ميدانية »

د٠ عبد الله الهمالي

د٠ عبد القادر عرابي

(جـ)

مظـاهر التحديث في المجتمع العربي الليبي المعـاصر

« دراسة ميدانية »

د٠ عبد الله الهمالي

د٠ عبد القادر عرابي

هدف الدراسة :

يهدف هذا البحث الى دراسة ومقارنة أنماط التحديث السائدة في ثلاث مجتمعات محلية في المجتمع العربي الليبي ٠ والى التعريف بالعوامل الاساسية المرتبطة بهذه الأنماط ٠

ومما تجدر الاشارة اليه مسبقا أنه لا يوجد حتى الآن اجماع بين علماء الاجتماع حول تعريف وتحديد مفهوم التحديث ، علماً بأن بعض العلماء قد توصل الى قياس مؤشراته ٠ فبعضهم يرى أن هذه المؤشرات ذات بعد واحد ، في حين يرى الآخرون أنها متعددة الأبعاد ٠ وعـلى سبيل المثال فان المفهوم البنائي للتحديث (رينهارد بيندكس) ينطلق من أن التحديث يتمثل في ذلك النوع من التغير الاجتماعي الذي حدث نتيجة للثورة الصناعية في بريطانيا (١٧٦٠ ــ ١٨٣٠) والثورة السياسية في فرنسا (١٧٨٩ ــ ١٧٩٤)[١] ٠ وعليه فانه يبدو واضحا أن بيندكس

ينظر الى التحديث على أنه عملية تغير اجتماعي حدث في شكل تحديث اقتصادي وسياسي ، ومن هنا يمكننا القول أن فكرة بيندكس في الواقع تتطابق مع المفهوم الماركسي ، حيث أن الاخير ينظر الى التغير من منظار الصراع بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج • بيد أن ماركس يرى أن التغير الاجتماعي هو عملية داخلية • بمعنى ، أن التغير الاجتماعي عملية تحدث داخل المجتمع نفسه • وعليه فان النظرية الماركسية تعتبر التغير الاجتماعي عملية ناتجة عن الصراع القائم بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج • ومن هنا نرى أن ماركس يختلف عن كثير من علماء التغير الاجتماعي أمثال سميلسر Smelser وغيرهم من الذين يرون أن التغير الاجتماعي عملية ناتجة عن عوامل خارجية وداخلية على حد سواء •

يعتبر سميلسر من أبرز الذين تحدثوا عن ظاهرة التحديث ، مؤكدا على أنه يقوم على عمليتين أساسيتين ، وهما التغير البنائي والتكاملي(٢) •

لقد أثارت فكرة التباين البنائي اهتماما كبيرا بين المهتمين بظاهرة التحديث وخصوصا على المستوى البنائي• بالاضافة الى أن مفهوم التباين البنائي يمكن اخضاعه للتعريفات الاجرائية Operational definition ان التحديث الاجتماعي في نظر سميلسر يشير الى التحول من النسق الاجتماعي التقليدي الى النسق الاجتماعي الحديث ، وهذا التحول يتمثل في أربع قطاعات أساسية وهي : التكنولوجيا ، الزراعة ، الصناعة، والحراك السكاني •

واذا كان التحديث في مجال التكنولوجيا يتميز بالانتقال من البنية التقليدية ، ومن الوسائل التكنولوجية البسيطة الى الاستخدامات العلمية المتطورة ، فان التغير في مجال الزراعة يتسم بالانتقال من مجال الزراعة البسيطة الى زيادة ملحوظة في التبادل التجاري ، في القطاع

الصناعي يتميز التحديث من خلال احلال الآلات والطاقة عوضا عن أدوات الانتاج السائدة في المجتمع التقليدي •

أما بخصوص العامل الديموغرافي فيرى سميلسر بأن هذه العملية تأخذ طابع الحراك الاجتماعي الافقي ، حيث تتميز بهجرة أعداد كبيرة من سكان الريف الى المدينة ، مكان تمركز الصناعة والانتاج •

ان هذه التحولات في الابنية الاقتصادية والسياسية والديموغرافية والتعليمية تتمخض عن تحول في البنيان الاجتماعي ، ذلك أن دخول التكنولوجيا الحديثة في مجال الانتاج واستعمال الآلات الحديثة في مجال الانتاج يؤديان الى تطوير الصناعة والزراعة ، وبالتالي الى تغير شامل في البنيان الاجتماعي ، والى خلل ديموغرافي في البنية السكانية ، يتمثل في هجرة أعداد كبير من العاملين في القطاع الزراعي الى المدينة • ويشير سميلسر الى أن هذا التحول أدى أيضا الى جمهرة التعليم والى تغير في العلاقات الاجتماعية ، ولا سيما على صعيد الاسرة وخروج المرأة للعمل ، وتخلصها من أدوارها التقليدية • وبذلك فان الاسرة الحديثة لم تعد أسرة ممتدة تربطها علاقات قرابية قوية وانما تحولت الى أسرة نووية • ومما لاحظه سيملسر أيضا ، بأن الاسرة الحديثة قد فقدت معظم وظائفها ، متخلية عنها للمؤسسات الرسمية ولم يعد للاسرة من هذه الوظائف الا وظيفة الانجاب والتنشئة الاجتماعية[٣] •

بالرغم من أن نظرية سيملسر تمثل اطارا عاما للتمييز بين المجتمعات التقليدية والمجتمعات الحديثة • الا أنه لا يمكن الاعتماد عليها اعتمادا كليا في دراسة التحديث في البلدان النامية ، نظرا لانها لا تتجاوز في تحليلاتها نطاق المجتمعات الغربية وخصوصياتها ، وبذلك فانه من الصعب الاستناد اليها في تفسير عملية التغير الاجتماعي في المجتمعات النامية التي لها معطياتها الحضارية والسياسية المميزة لها •

ويعتبر دانيل ليرنر D. Lerner من الرواد الاوائـل الذين تناولوا ظاهرة التحديث بالدراسة والتحليل وذلك في دراسته الأمبيريقية المقارنة لمجتمعات الشرق الاوسط وقد أكد ليرنر على أن ظاهرة التحديث انما هي عملية تغير اجتماعي تنطوي على سلسلة من العمليات المتمثلة في :

١ ـ انتشار وسائل الاتصال الجماهيري (الراديو والسينما) .

٢ ـ التحضر .

٣ ـ المشاركة السياسية والاقتصادية .

٤ ـ التعليم الجماهيري[٤] .

ويرى ليرنر أن هذه العوامل متداخلة فيما بينها . وفي كتابه « تحول مجتمعات الشرق الاوسط » حاول ليرنر تطوير نموذج لتحديث مجتمعات الشرق الاوسط ، موضحا أن التحديث انما هو عملية انتقال المجتمع من الوضعية التقليدية الى الوضعية الحديثة ، وأن العملية الاساسية في هـذا التحول هي الحاسية الاجتماعية أو التعاطف مـع الآخرين Empathy . ومن خلال دراسته تبين لـه وجود نمطين من الافراد : الاول ، ويتمثل في أولئك الذين يمتازون بكونهم أكثر تعليما ، وأكثر تحضرا ، وأكثر تعرضا لوسائل الاتصال الجماهيري ، ومن ثم فهم أكثر الناس مشاركة في الامور الاقتصادية والسياسية . أما النمط الثاني من الافراد فهم أولئك الذين يمتازون ببعض أو كل خصائص النمط الاول وبالتالي فهم أقل حراكا وديناميكية ومشاركة في الحياة الاقتصادية من الجماعة الاولى .

ان نظرية ليرنر ، وان كان بالامكان الاستفادة من بعض المتغيرات التي استخدمها في دراسته ، الا أنها تعاني من قصور واضح يتجلى في منهجيتها وكيفية تحليلها لعملية التحديث في المجتمعات الشرقية . فهي

لا تراعي العوامل التاريخية والحضارية والاقتصادية والسياسية لهذه المجتمعات ، وانما تؤكد على أهمية الجوانب السيكولوجية في عملية التحديث ، متجاهلة لطبيعة هذه المجتمعات المميزة ، ولا سيما أن عملية التحديث في مثل هذه المجتمعات لا يمكن أن يكتب لها النجاح ، الا اذا أخذت هذه النظريات خصائص هذه المجتمعات وتاريخها بعين الاعتبار .

يعتبر بارسونز Parsons من أبرز الذين تناولوا ظاهرة التغير الاجتماعي على المستوى المجرد وتمثلت اسهاماته فيما يسمى بمتغيرات النمط Pattern Variables وهذه المتغيرات هي :

١ ـ العمومية في مقابل الخصوصية .

٢ ـ الأداء أو الانجاز في مقابل النوعية .

٣ ـ التخصص في مقابل الانتشار .

٤ ـ الحياد الوجداني في مقابل الوجدانية .

٥ ـ المصلحة الجمعية في مقابل المصلحة الذاتية[٥] .

ويؤكد بارسونز بأن هذه المتغيرات هي مؤشرات للتحديث باعتبار أن المجتمع يتحول من مجتمع تقليدي الى مجتمع حديث ، اضافة الى أنه يمكن تطبيقها على المستويين البنائي الاجتماعي والفردي . ويرى بارسونز أن أهم الصفات التي يمتاز بها المجتمع الحديث هي العمومية في مقابل الخصوصية، وعليه فلقد ركز على العمومية كنقيض للخصوصية لتنظيم السلوك . بيد أن القانون يمثل أعلى درجة من العمومية والتنظيم لكونه يطبق على جميع أفراد المجتمع ، بغض النظر عن مستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية . لقد ذهب بارسونز في نموذجه هذا الى أبعد من المجتمع الخاص الى « العمومية التطورية »[٦] .

ان النموذج النظري الذي تناوله بارسونز شبيه الى حد كبير بنظرية دوركايم في التغـير الاجتماعي وخصوصا في كتابه « تقسيم العمل » «Division of Labor» حيث أنه (دوركايم) ميز بين نمطين من التضامن الاجتماعي ، التضامن الآلي والتضامن العضوي •

وبعد أن عرضنا بايجاز لأهم نظريات التغير الاجتماعي والتحديث تبين أنه لا يمكن الاخذ بها كمنطلق نظري لتحليل عملية التغيرالاجتماعي والتحديث في المجتمعات النامية • ولذلك سنتناول الآن المدخل الفردي لدراسة التغير الاجتماعي والتحديث •

تحتل دراسة المواقف والاتجاهات الحديثة مكانا بارزا في البحوث المتعلقة بالتحديث ويعتبر أنكلز (Inkles) من أبرز علماء المدخل الفردي للتحديث وقـد سعى الى وضع مقيـاس شامل للتحديث أطلـق عليه OM Scale* اختصار لـ Overall Modernity (٧)•

ويعرف أنكلز التحديث باعتبـاره عملية تغير في شكل الوظائف الفردية ، بمعنى آخر ، ان عناصر البناء الاجتماعي تقود الى تغيرالشخصية وعلى هذا الاساس ، فان الافراد لا يولدون وهـم مزودون بالقيم والمعايير السائـدة ، وانما يستمدونها من المجتمع بفضل التنشئـة الاجتماعية ، حيث تصبح هذه المعايير محددة لسلوكهم الاجتماعي •

ان الموجهات السلوكية للافراد مصدرها المجتمع • وان هؤلاء الافراد يأخذون عن الهيئات والمؤسسات الاجتماعية القيم والمعايير التي

(★) تتكون فقرات هذا المقياس من : المشاركة الفعلية ، الطموح المهني والتعليمي ، الاستعداد للتغير ، المواطنة ، الكفاءة ، حجم العائلة ، وسائـل الاتصال الجماهيري ، الخبرات الجديدة ، التخطيط ، الوقت ، الدين ، نمو الرأي العام ، المعلومات ، الاتجاهات الاستهلاكية ، الالتزامات العائلية ، حقوق المرأة ، ••• الخ • « أنظر انكلز في كتابه المشار اليه في ثبت الهوامش في نهاية هذا البحث ص ٨٤ ـ ١١٨ » •

تحدد سلوكهم ومواقفهم واتجاهاتهم الاجتماعية ، ولعل أبرز مؤسسات التنشئة المبكرة هي الاسرة ، أما في مراحل التنشئة المتأخرة فان المدرسة والمصنع يلعبان دورا أساسيا في توجيه سلوك الانسان وتطبيعه ، أضف الى ذلك الدور الذي تلعبه المؤسسات الاعلامية وكذلك أيضا المناطق الحضرية ذات الكثافة السكانية المرتفعة .

ان انكلز في دراسته للبلدان النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وجد أن ثمة علاقة موجبة وقوية بين متغيري التعرض لوسائل الاتصال الجماهيري وتحديث الافراد ، ذلك أن الزيادة في التعرض لوسائل الاتصال الجماهيري تؤدي الى الزيادة في التمركز السكاني وزيادة التعليم والارتقاء في السلم المهني(٨) .

ومن الدراسات القيمة في هذا الاتجاه دراسة جوزيف كاهل الذي اهتم بدراسة القيم في المجتمعين البرازيلي والمكسيكي . لقد حاول جوزيف كاهل قياس درجة التحديث في المجتمع البرازيلي والمكسيكي ، وذلك عن طريق دراسة القيم عند الافراد ، حيث أكد على أن الشخص الحديث هو ذلك الفرد الذي يملك « لب » التحديث على حسب تعبيره ، وهذا اللب يتكون من عدة قيم ، تبدأ من الفعالية ، ضعف الرابطة الاسرية ، تفضيل الحياة المدنية على الحياة الريفية ، الميل الى الفردية ، والميل البسيط نحو الطبقية في المجموعة الواحدة وينتهي بالمشاركة المرتفعة في الاتصال الجماهيري والتنوع في فرص الحياة(٩) . وأهم ما وصلت اليه هذه الدراسة :

١ ــ أنه يمكن قياس درجة التحديث من خلال القيم السائدة في المجتمع .

٢ ــ بالرغم من أن عناصر التحديث مترابطة في عقول الافراد ، الا

أنه يمكن أن يكون بعض الافراد حديثين في بعض القيم وتقليديين في قيم أخرى .

٣ ـ لا توجد اختلافات جوهرية في التحديث بين اتجاهات العينة البرازيلية والعينة المكسيكية الخ ...[١٠] .

بالاضافة الى النتيجة السالفة وجد كاهل أنه اذا ما وصل المجتمع الى درجة عالية من التصنيع تكون خصائصه مشابهة الى حد كبير خصائص المجتمعات الصناعية ، وخصوصا فيما يتعلق بتقسيم العمل ، وانخفاض العمال الزراعيين وارتفاع نسبة العمال الفنيين ، ودرجة عالية من التقنية ، وتمركز أعداد كبيرة من السكان داخل العواصم الكبيرة ، وبناء اقتصادي يقوم أساسا على التخصص ونسق من التدرج الاجتماعي وانتشار التعليم وتعدد مراكزه ، واتساع شبكة الاتصال الجماهيري الخ ...[١١] .

وقد درس ظاهرة التحديث على المستوى الفردي (أي الفرد كوحدة للتحليل) كل من روجر وسيفنج Everett Rogers and Lynne Svenning [١٢] اذ تناولا عملية التحديث بين الفلاحين في كولومبيا ، مؤكدين في دراستهما على العلاقة بين وسائل الاتصال الجماهيري وتحديث الافراد. فالتحديث من وجهة نظرهما ما هو الا عملية اتصال ضرورية تنتقل من خلالها الافكار الجديدة من المصادر الخارجية كالحكومات والوكالات والمراكز الحضرية الى سكان القرية[١٣] . بالاضافة الى التركيز على وسائل الاتصال الجماهيري استخدم روجر وسيفنج مفاهيم أخرى كالاستشعار بالغير «Empathy» والمعلومات السياسية ، والابتكار ، والطموحات المهنية والتعليمية، ودوافع الاكتساب والكوزموبوليتاتية★،

(★) يقصد من مفهوم الكوزموبوليتاتية الشخص الذي لا يتقيد بنسقه الاجتماعي المباشر .

وتبني الافكار الجديدة كعوامل أساسية ذات علاقة وثيقة بمتغير وسائل الاتصال الجماهيري(١٤) .

باختصار ، ان مناقشة النظرية الفردية المتعلقة بالتحديث هي الاخرى ذات علاقة وثيقة بهذه الدراسة فهي تساعدنا على بيان الكيفية التي يتأثر بها الفرد من خلال تعرضه لبناءات مختلفة كالتعليم والتركيبات الاقتصادية المختلفة والاعلام الخ ... وكذلك التعريف بموقف الفرد من القضايا المختلفة كموقفه من تحرير المرأة مثلا . وأكثر من ذلك ، ان هذا الاتجاه يساعدنا على معرفة التغيرات التي تحدث في المواقف وأنماط سلوك الافراد ، الذين تعرضوا بدورهم الى عملية التحديث .

بعد أن تناولنا بالمناقشة تعريف وقياس التحديث والقضايا المتصلة به يمكننا أن نؤكد على أن المفاهيم والمناهج الخاصة بالتحديث طورت من قبل العلماء الغربيين من واقع المجتمعات الغربية ومن ثم طبقت هذه المفاهيم والمناهج والنظريات على البلدان النامية .

ونحن كباحثين عرب ، يجب أن نتذكر دائما وبصورة مستمرة النتائج والقصور الذي تعاني منه هذه النظريات والمناهج ، خاصة وأن التمايز الثقافي والاجتماعي والحضاري والسياسي لا بد من مراعاته لدى تطبيق هذه النظريات والمناهج .

ومما يميز عملية التحديث في البلدان النامية (ولا يشذ المجتمع العربي الليبي عنها) أنها تقوم على الشروط التالية :

١ ـ الثورة كأداة أساسية للتحديث الشامل .

٢ ـ ظهور الدولة ككيان لها هويتها الخاصة .

انه من الاهمية بمكان أن نشير الى نمط التحديث في البلدان النامية يختلف عنه في الدول الغربية . فبينما تلعب العوامل السياسية في البلدان

النامية دورا كبيرا في احداث وتوجيه التغير ، فان دورها قد يتضاءل نسبيا في المجتمعات الصناعية •

واذا نظرنا الى التغير في ليبيا نجده يتخذ نمطا مختلفا عن الانماط السائدة في العالم اليوم ، وتتجلى نظرية التغير في احداث تغيير جذري في الابنية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، ويتمثل هذا التغيير في امتلاك الشعب لسلطته وثروته وسلاحه★ •

التحديث في ثلاثة مجتمعات محلية :

قبل أن تبدأ عملية التحديث في ليبيا كان التطور في المجتمع المحلي بطيئا ، والحراك الاجتماعي ضعيفا • أما اليوم ، ومع توسيع شبكة الاتصال الجماهيري ، وتنوع الانشطة الاقتصادية ، وتثوير العلاقات الانتاجية ، وانعتاق الاجراء وتحولهم الى وضعية الشركاء • ان كل ذلك أدى الى احداث تغير سريع في هذه المجتمعات المحلية ، هذه التغيرات انعكست بشكل خاص على النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وعلى سلوك الافراد واتجاهاتهم •

ولدى مراجعتنا للتراث السوسيولوجي لا نجد الا بعض الدراسات التي تناولت بالتحليل المتغيرات الخارجية ، التي أثرت في البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمع المحلي الليبي • ولعل أهم أوجه القصور التي عانت منها هذه الدراسات هو أنها غير قادرة على فهم التغير البنيوي الشامل ، فانصرفت الى دراسة التغير الجزئي ، مجردة

(★) للمزيد من التفاصيل حول نظرية التحديث في ليبيا ، يمكن الرجوع الى بحث د• عبد الله الهمالي « مفهوم التحديث في المجتمع الليبي المعاصر » المقدم للندوة العلمية : ليبيا تاريخ وثورة ، روما ٢٧ ـ ٢٩ يناير ١٩٨١ ، تحت اشراف المعهد الايطالي الافريقي ، ومركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية •

اياه من التغير الشامل ، وعن التغير الثوري ، الذي أحدث تحولات بنيوية شاملة . ونحن اذ نورد أهم عوامل التغير في المجتمع العربي الليبي ، فاننا لا نفهمها بشكل تجريدي ، وانما نراها مترابطة ومتداخلة فيما بينها ، وتتاجا للثورة الشاملة ، أما أهم هذه العوامل فيمكن ايجازها على الوجه التالي :

١ ــ جمهرة التعليم

٢ ــ تطور الانشطة الاقتصادية المختلفة

٣ ــ انتشار وسائل الاتصال والمواصلات

٤ ــ البناء السياسي

٥ ــ الهجرة الريفية/الحضرية

٦ ــ توسيع نشاطات التنمية المحلية

ان تحليلنا لأنماط التحديث في ثلاثة مجتمعات محلية ليبية يهدف البحث الى الاجابة على السؤالين التاليين :

أولا ــ ما هي الانماط الاساسية للتحديث السائدة في هذه المجتمعات المحلية ؟

ثانيا ــ ما هي العوامل الاساسية التي تؤثر في هذه الانماط ؟.

وبما أن هذه العوامل تلعب دورا أساسيا في تغير البناء الاجتماعي ومؤسساته المختلفة وان التعرض لمثل هذه المؤسسات يؤدي الى تغير في القيم والاتجاهات ، فاننا نفترض أن الافراد العاملين في مؤسسة صناعية هم أكثر الناس قابلية للتحديث من غيرهم . أي ، أن الافراد الاصغر سنا ، والاكثر تعرضا لوسائل الاعلام الجماهيري ، والأكثر تعليما ،

والذين يشغلون مهناً غير زراعية ، وذوي خلفيات حضرية ، هم أكثر الافراد قابلية للتحديث ، وتبني مواقف وأنماط سلوكية حديثة .

المنهج المستخدم في هذه الدراسة :

لقد جمعت هذه البيانات استنادا الى دراسة ميدانية أجريت في عام عام ١٩٧٨ . وتتكـون عينة الدراسة من ٣٠٠ ثلاثمائة أسرة موزعـة بالتساوي على ثلاثة مجتمعات محلية ، وقد اختيرت هذه الاسر عن طريق العينة العشوائية المنتظمة. أجريت المقابلات مع كل رب أسرة، واقتصرت المقابلة على الذكور فقط وذلك لعدم وجود امكانية مقابلة الزوجة . اشتملت المقابلة على أسئلة تدور حول حياة الافراد ومستوياتهم التعليمية والمهنية ، ومن الممكن ايجاز المعلومات الواردة في استمارة الاستبيان على النحو التالي :

أولا ـ :

١ ـ الطموحات التعليمية والمهنية بالنسبة للمبحوث .

٢ ـ نمط الاستهلاك داخل الاسرة .

٣ ـ دور المرأة في المجتمع وخروجها للعمل ، ومشاركتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، وكذلك مشاركتها في اتخاذالقرارات التي تهم الاسرة والمجتمع .

٤ ـ تنظيم الاسرة .

ثانيا ـ متغيرات اجتماعية :

١ ـ التعليم

٢ ـ العمر

٣ ـ المهنة

٤ ــ التعرض لوسائل الاعلام الجماهيري

٥ ــ مكان الاقامة الاصلي ريفي/حضري •

المتغيرات :

يهدف هذا البحث كما نوهنا سابقا الى دراسة ظاهرة التحديث ، ويمكن قياس هذه الظاهرة على المستويين الفردي والاجتماعي • وصمم هذا البحث لدراسة الانماط الاساسية للتحديث السائدة في المجتمعات المحلية ، وكذلك العوامل الاساسية التي تؤثر في هذه الانماط • ومن هنا فقط تضمنت استمارة جمع البيانات الى جانب المتغيرات التي تعنى بالبيانات الخلفية ، أسئلة يمكن اعتبارها كموازين لقياس ظاهرةالتحديث مثل : الطموحات التعليمية والمهنية والتوقعات للمبحوث ، نمط الاستهلاك ، تحرير المرأة ، ومواقف الافراد حول تنظيم الاسرة •

١ ــ الطموحات والتوقعات :

اختير هذا المتغير التابع في هذا البحث ليشمل على ثلاثة مفردات :

أ ــ طموحات المبحوث لتحسين مستواه التعليمي •

ب ــ توقعات المبحوث المستقبلية المتعلقة بتحسين أوضاعه المهنية والمعاشية •

جـ ــ طموحات المبحوث للحصول على سكن أفضل •

وقد صنفت كل الاجابات المتصلة بهذا المتغير ، حيث أعطيت درجة واحدة للاجابة ، التي تمثل الاتجاه الايجابي الحديث • وأعطيت درجة صفر للاجابة التي تمثل المواقف التقليدية • فكلما زادت الدرجة ، كلما سجل الفرد درجات أكثر على هذا الميزان ، كلما اعتبر أكثر قابلية

للتحديث • تبدأ درجة هذا الميزان نظريا بصفر وتنتهي بثلاث درجات • وبعد الحصول على درجة التحديث على ميزان الطموحات والتوقعات أمكن قياس العلاقة بين هذا الميزان وبعض المتغيرات ذات الاهمية في هذا الصدد ، كما سنرى فيما بعد في هذا البحث •

٢ ـ نمط الاستهلاك :

تضمنت الاستمارة ميزانا لقياس نمط الاستهـلاك ، فالمتغير اذن يتكون من ست مفردات هي :

أ ـ أثاث حديث •
ب ـ آلة اسطوانات •
جـ ـ آلة حياكة •
د ـ غسالة •
هـ ـ آلة تسجيل •
و ـ سيارة •

وقد تم تصنيف الاجابة الى مجموعتين ، الاولى تتكون من أولئك الذين يملكونها ، والثانية من أولئك الذين لا يملكونها • وأعطيت درجة واحدة للذين يملكون هذه الادوات الحديثة ، ودرجة صفرللذين لا يملكون هذه الادوات •

المدى النظري للدرجات على هذا الميزان يبدأ بصفر ويصل الى ست درجات •

٣ ـ مواقف حول تحرير المرأة :

يتكون دليل مقياس تحرير المرأة من أربع مفردات لقياس مواقف الافراد حول تحرير المرأة :

أ ــ قبول المبحوث للدور الذي تقوم به المرأة خارج المنزل •

ب ــ موافقة المبحوث على عدم ارتداء النساء « للحجاب » في الاماكن العامة •

جـ ــ رضاء المبحوث عن الدور الذي تقوم به المرأة داخل نطاق الاسرة من اتخاذ قرارات فيما يتعلق بميزانية الاسرة والتوفير •

د ــ موافقة المبحوث على تولي المرأة مناصب قيادية ومهنية •

كل الاجابات على هــذه الاسئلة صنفت وأعطيت درجة واحدة للمواقف الايجابية حول ميزان تحرير المــرأة ، وأعطيت درجة صفر للاجابة التي تمثل مواقف سلبية •

تبدأ درجات هذا الميزان نظريا من الصفر وتنتهي الى أربع درجات •

٤ ــ مواقف حول تنظيم الاسرة :

يتكون هذا المقياس من مفردتين أساسيتين لقياس الاتجاهات حول تنظيم الاسرة :

أ ــ مواقف المبحوثين حول تحديد الاسرة (تطوعا) •

ب ــ مواقف المبحوثين حول تنظيم الاسرة (رسميا صادر عــن مؤسسات الدولة) •

لقد وضع المقيــاس ، بحيث أعطيت درجة واحدة للاجابات ذات الاتجاه الايجابي ، ودرجة صفر للاجابات ذات الاتجاه السلبي • درجة المبحوث على هذا الميزان هي عبارة عن مجموع درجاته على السؤالين• المدى النظري للدرجات على هــذا الميزان يبدأ من صفر ويصل الى درجتين •

المتغيرات المستقلة :

في هذه الدراسة استخدمنا عددا من المتغيرات المستقلة وهي :

١ ــ العمر : يقيس هذا المتغير عمر المبحوث في الفترة التي أجريت فيها المقابلة ، صنف العمر الى أربعة فئات :

١) الفئة الاولى من ١٨ ــ ٣٥ شباب ،

٢) الفئة العمرية من ٣٦ ــ ٤٥ وهي متوسطي الاعمار .

٣) كبار السن من ٤٦ ــ ٥٥ ،

٤) المسنين من ٥٦ فما فوق .

٢ ــ التعليم : قيس هذا المتغير بعدد السنوات الدراسية الرسمية التي أنجزها المبحوث . طورت الفئات التالية لتنظيم البيانات الخاصة بمتغير التعليم من أعلى الى أدنى :

أعلى :

١٣ ــ سنة دراسية فأكثر

١٠ ــ ١٢ سنة دراسية

٧ ــ ٩ سنة دراسية

١ ــ ٦ سنة دراسية

أدنى :

لا شيء

٣ ــ متغير المهنة : لقد قيس هذا المتغير أيضا على أساس نوعية النشاط المهني الذي يزاوله المبحوث . طورت الفئات التالية لتنظيم

البيانات الخاصة بالمهنة من أعلى الى أدنى :

أعـلى :

المهنيون وفيما حكمهم
الاداريون وفيما حكمهم
الموظفون وفيما حكمهم

أدنى :

عمال المهن الدنيا

٤ ــ وسائل الاتصال الجماهيري : لقد وضع ميزان لقياس مـدى التعرض والتأثر بوسائل الاتصال الجماهيري ، وتدور الاسئلة المتعلقة بهـذا المتغير حول مطالعة الجرائد والاستماع للاذاعـة المسموعة ، ومشاهدة الاذاعة المرئية • وصنفت الاجابات على الاسئلة الى ثلاث فئات ، حيث أعطيت ثلاثة درجات (٣) للذين لديهم درجة عاليةللتعرض لوسائل الاتصال الجماهيري، ودرجتين (٢) للذين لديهم درجةمتوسطة من التعرض لوسائل الاتصال الجماهيري ، ودرجة واحدة (١) للذين لديهم درجة منخفضة من التعرض لوسائل الاتصال الجماهيري •

٥ ــ الخلفية الحضرية (ريفي/حضري) : لقد اعتمدنا في قياس هذا المتغير على البيانات التي أدلى بها المبحوث ذاته • واستقصينا من خلال ذلك خلفيته الاجتماعية ، فيما اذا كانت حضرية أم ريفية أم تعبر عن مرحلة انتقالية من البداوة والحضارة ، وصنفت الاجابات الـى مجموعتين : الاولى تضم أولئـك الافراد ذوي الخلفيـة الحضرية والانتقالية★ والثانية وتضم أولئك الافراد ذوي الخلفية الاجتماعية

(★) يقصد من مفهوم انتقالية : الافراد ذوي الخلفية الاجتماعيةالانتقالية ما بين البداوة والحضارة •

الريفية المختلفة وأعطيت للمجموعة الاولى درجة واحدة ، في حين أعطيت للمجموعة الثانية درجة صفر •

نتائج هذه الدراسة :

سنستعرض في هذا الجزء من الدراسة العلاقة بين أربعة موازين أساسية سبق أن ناقشناها ، ثم نبين العلاقة المشتركة بين متغيرات العمر، التعليم ، المهنة ، والتعرض لوسائل الاتصال الجماهيري ، ثم الخلفية الحضرية (ريفي/حضري) ومدى قدرة هذه المتغيرات معا على التنبؤ لكل ميزان من الموازين الاربعة •

دليل التطلعات والتوقعات :

جـدول (١)

العلاقة بين المتغيرات المستقلة ودليل التطلعات والتوقعات في ثلاثة مجتمعات محلية

المتغيرات المستقلة	المجتمعات المحلية			مجموع العينة الكلية
	حضرية	شبه حضرية	ريفية	
العمر**	٠ر١٠	٠ر٠٩	٠ر٣٧*	٠ر٢٧*
التعليم	٠ر١٨*	-٠ر١٩*	-٠ر٢٢*	-٠ر١٩*
المهنة	٠ر٠٣	-٠ر٢١*	-٠ر١٨*	-٠ر٢٢*
التعرض لوسائل الاتصال الجماهيري	٠ر١١	٠ر١٥	-٠ر٢١*	٠ر١٥
الخلفية الحضرية	٠ر٠٦	-٠ر١٩*	-٠ر٠٨	-٠ر٢١*

* تشير الى أن هذه الارتباطات ذات دلالة احصائية على مستوى ٠ر٠٥

** العمر رُمِّز من أدنى الى أعلى •

يتبين من الجدول (١) أن الارتباط بين العمر ودليل الطموحات والتوقعات يصل الى ٠ر٢٧ في مجموع العينة الكلية و ٠ر١٠ في عينة المجتمع الحضري ، بينما نجد أن درجة الارتباط تبلغ ٠ر٠٩ في المجتمع شبه الحضري • أما درجة الارتباط في المجتمع الريفي فتبلغ ٠ر٣٧ •

هذه الارتباطات تدل على مدى الاختلاف بين العينة الكليةوالعينات في الثلاثة مجتمعات محلية ، ان كبار السن لديهم درجة عالية من الطموحات والتوقعات أكثر من جيل الشباب • هذه الظاهرة تتجلى بشكل خاص في المجتمع الريفي • والحقيقة أن هذه النتائج تسترعي الانتباه وخصوصا فيما يتعلق بالعلاقة بين متغيري العمر ودليل الطموحات والتوقعات • بتعبير آخر ، هل يعني ذلك أن فئة الشباب أقل طموحا من فئة الكبار ؟ على العكس من ذلك ، ولكن النتيجة هنا جاءت غير متوقعة نتيجة لعدة عوامل ومن بين هذه العوامل :

١ ــ هناك عدد كبير من سكان القرى لم يتحصلوا على مستوى معين من التعليم والتدريب المهني أو على منزل حديث • وعليه تطلعوا الى مستويات اقتصادية واجتماعية عالية في مجتمع تتوفر فيه فرص العمل والصعود لجميع الافراد •

٢ ــ هذه النتيجة ، ربما ترجع (وهذه احتمالية قوية) الى أن سكان القرى والمناطق النائية ينظرون الى سكان المدن كمثل أعلى Role Model يحتذى به ، ويجعلهم يطمحون الى تحسين أوضاعهم الاجتماعية (أي خارج النسق الاجتماعي للقرية) اقتداء بالانجازات الوظيفية والتعليمية للاخرين الذين هم خارج نسقهم الاجتماعي[١٥] •

وكما نلاحظ فهناك علاقة ارتباط سالبة بين دليل الطموحات والتوقعات ومتغير التعليم ، والمهنة ، والخلفيةالحضرية (ريفي/حضري) على مستوى العينة الكلية ومستوى عينة المجتمعات المحلية ، باستثناء

المنطقة الحضرية حيث نجد أن هناك علاقة ارتباط بين متغير التعليم والمهنة ودليل الطموحات والتوقعات • ان هذه العلاقة وان كانت ضعيفة الا أنها ذات طابع موجب •

ان هذه الارتباطات السالبة في كلا المجتمعين شبه الحضري والريفي اذا ما قورنت بالمجتمع الحضري تدل على أن الافراد في هذه المناطق يدركون تماما بأن المكانة الاجتماعية والاقتصادية العالية تتطلب أن يحصل الفرد على تعليم عال • وهذا بدوره يوفر فرصا متعددة لتحسين المكانة الاجتماعية ولزيادة الحراك المهني والاجتماعي عند الافراد • وعليه نجد أن الافراد في المجتمعات الفردية لديهم درجة عالية من الطموحات والتوقعات •

كما لا يخفى على أحد الدور الكبير الذي تضطلع به وسائل الاتصال الجماهيري ، في تحديد الاتجاهات وطموحات أهل الريف اذا ما قورنوا بأهل الحضر • ذلك أن وسائل الاتصال الجماهيري تلعب دورا كبيرا في نقل المعرفة وتعميمها وخصوصا المتعلق منها بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المزمع انجازها في المناطق الريفية •

وطبقا لارتباط بيرسون (ر) ، فان متغيري التعليم ووسائل الاتصال الجماهيري يلعبان دورا مهما في تحديد مستوى الطموحات والتوقعات في المناطق الحضرية • بينما يبدو واضحا أن متغير وسائل الاتصال الجماهيري يلعب دورا أساسيا في تحديد مستوى الطموحات والتوقعات بالنسبة للعينة الكلية وعينة المناطق شبه الحضرية والريفية • بينما الاهمية تقل في المتغيرات الاخرى في تحديدها لدليل الطموحات والتوقعات (أنظر جدول ١) •

مما سبق يتضح لنا أن هذين المتغيرين (وسائل الاتصال الجماهيري والتعليم) ذا دلالة واضحة وكبيرة في تحديد دليل الطموحات والتوقعات

الا أنه يجب أن ننوه الى أن هذه العلاقة قد يشوبها نوع من التحيز خصوصا وقد يكون وراء هذه العلاقة متغيرات أخرى يعجز ارتباط بيرسون (ر) عن الوقوف عليها • ولكي نتحقق من صدق هذه العلاقة استخدمنا تحليل الارتباط المتعدد Regression Analysis الذي يساعدنا في تحديد أثر المتغيرات الدخيلة • وبذلك يمكننا حساب العلاقةالحقيقية بين هذين المتغيرين •

تشيرمعامل الارتباط المتعدد المعياري Standardized Regression Coeffieint الى الاهمية النسبية لمتغير وسائل الاتصال الجماهيري في تحديد دليل الطموحات والتوقعات عند اجراء تحليل الارتباط المتعدد • (على سبيل المثال ، ان معامل بيتا «Beta» لمتغير وسائل الاتصال الجماهيري ١٨٠ر• للعينة الكلية ، ٢٦٠ر• لعينة المجتمع المحلي شبه الحضري ، و ٢٣١ر• لعينة المجتمع المحلي الريفي) • يتبين من هذه المعامل أن متغير وسائل الاتصال الجماهيري يلعب دورا كبيرا ومستقلا في تحديد دليل الطموحات والتوقعات ، بينما المتغيرات الاخرى كالعمر ، والتعليم ، والمهنة ، والخلفية الحضرية (حضري/ريفي) فلا تنطوي على نفس الاهمية لتفسير هذا الدليل •

ان متغير التعليم يلعب في المجتمع الحضري دورا كبيرا ومستقلا في تحديد هذا الدليل ، اذ يفسر ١٤٪ من التباين Variance في نفس الدليل• أما في تحليلنا لمتغيرات العمر ، والتعليم ، والمهنة ، ووسائل الاتصال الجماهيري والخلفية (حضري/ريفي) فقد تبين لنا أن درجة الارتباط المتعدد بين هذه المتغيرات مجتمعة ودليل الطموحات والتوقعات هي : ٣٦٤ر• للعينة الكلية ، ٣٣٢ر• لعينة المجتمع المحلي الحضري ، ٣٥٦ر• لعينة المجتمع المحلي شبه الحضري ، ٤٣٦ر• لعينة المجتمع المحلي الريفي • بمعنى آخر ، ان هذه المتغيرات الخمسة السابقة الذكر معا

جـدول (٢)
دليـل الطموحـات والتوقعـات
(معامل بيتا «Beta» المعيارية)

المجتمعات المحليـة			
حضريـة	شبـه حضريـة	ريفيـة	مجمـوع العينـة الكليـة
التعليـم ٨٨ر٠٣	المهنـة (ـ ٢٢٣ر٠)	العمـر ٣٨٠ر٠	العمـر ٢٣٦ر٠
العمر ٢٧٢ر٠	وسائل الاتصال الجماهيري ٢٦٠ر٠	وسائل الاتصال الجماهيري ٢٣١ر٠	وسائل الاتصال الجماهيري ١٨٠ر٠
الخلفية الحضرية (ـ ٧٧ر٠)	الخلفية الحضرية (ـ ١٥٩ر٠)	المهنـة ٠١٠ر٠	الخلفية الحضرية (ـ ١٤١ر٠)
وسائل الاتصال الجماهيري ٠٧٦ر٠	العمر ٠٣٣ر٠	ـ ـ	المهنـة (ـ ١٤١ر٠)
المهنـة (ـ ٠٧٠ر٠)	التعليـم (ـ ٠٣٣ر٠)	ـ ـ	التعليـم ٠٨٥ر٠
الارتبـاط المتعـدد (R) = ٣٣٢ر٠	٣٥٦ر٠	٤٣٦ر٠	٣٤٦ر٠
مربع الارتبـاط المتعـدد (R^2) = ١١٠ر٠	١٢٧ر٠	١٩٠ر٠	١٣٣ر٠

تفسر ١٣٪ (مربع الارتباط المتعدد = ١٣ر٠) للعينة الكلية ، ١١٪ (مربع الارتباط المتعدد = ١١ر٠) لعينة المجتمع المحلي الحضري ، ١٢٪ (مربع الارتباط المتعدد = ١٢ر٠) لعينة المجتمع المحلي شبه الحضري وأخيرا ١٩٪ (مربع الارتباط المتعدد = ١٩ر٠) لعينة المجتمع المحلي الريفي من التباين لدليل الطموحات والتوقعات (أنظر جدول رقم ٢) ٠

→

ومن خلال هذا التحليل يتبين لنا بأن الافراد الاكثر تعليما ، والأرقى في السلم المهني ، والاكثر تعرضا لوسائل الاعلام الجماهيري هم أكثر الناس طموحا ، بمعنى آخر ، انه كلما سجل الافراد درجة عالية على سلم هذه المتغيرات (التعليم ، والمهنة ، ووسائل الاتصال الجماهيري) ، كلما زادت درجتهم على مقياس الطموحات والتوقعات ٠

دليل نمط الاستهلاك :

جـدول (٣)

العلاقة بين المتغيرات المستقلة ودليل نمط الاستهلاك في ثلاثة مجتمعات محلية

المتغيرات المستقلة	المجتمعات المحلية			
	حضرية	شبه حضرية	ريفية	مجموع العينة الكلية
العمر**	-*١٦ر٠	-*٣٦ر٠	-*٢٢ر٠	-*٣٢ر٠
التعليم	*١٦ر٠	*٤٥ر٠	*٣٥ر٠	*٤٠ر٠
المهنة	*١٩ر٠	*٣٧ر٠	*٣٤ر٠	*٣٨ر٠
التعرض لوسائل الاتصال الجماهيري	١٣ر٠	*٠٣ر٠	٠٥ر٠	*١٦ر٠
الخلفية الحضرية	٠٣ر٠	*٤٧ر٠	١٢ر٠	*٣٣ر٠

* تشير الى أن هذه الارتباطات ذات دلالة احصائية على مستوى ٠٥ر٠

** العمر رُمّز من أدنى الى أعلى ٠

يتضح من البيانات الواردة في جدول (٣) أن هناك علاقة ارتباط وثيقة بين كل المتغيرات المستقلة ودليل نمط الاستهلاك في المجتمعات المحلية الثلاثة (اضافة الى العينة الكلية) ويلاحظ بالنسبة للمجتمع الحضري أن العلاقة بين هذه المتغيرات ودليل نمط الاستهلاك انما هي علاقة تتجه بثبات نحو الانخفاض اذا ما قورنت بالعلاقة بين المتغيرات المستقلة ودليل نمط الاستهلاك في المجتمعين المحليين الريفي وشبه الحضري . هذا الانخفاض في هذه العلاقة يبدو متوقعا في البيئة الحضرية ، حيث أن سكان المدن وصلوا الى مستوى عال من الاستهلاك (وسائل التكنولوجيا العصرية : الغسالات، جهاز اذاعةمسموع ومرئي) ويبدو في كثير من الاحيان علاقة نمط الاستهلاك بالوضع الاقتصادي والاجتماعي ضعيفة جدا ويتضح ذلك جيدا في المتوسط الحسابي لنمط الاستهلاك حيث وصل متوسط نمط الاستهلاك في المدينة ٣ر٧١ اذا ما قورن بـ ٣ر٠٨ في المنطقة شبه الحضرية و ٢ر٤٣ في المناطق الريفية .

ولما استخدمنا أسلوب الانحدار التدرجي لكي نقف على المتغيرات وأهميتها الترتيبية (جدول رقم ٤) تبين لنا عند فحص هذا الجدول أن متغيرات التعليم ، والمهنة ، والخلفية الحضرية والعمر والتعرض لوسائل الاعلام الجماهيري قد تغيرت أهميتها النسبية عند اجراء تحليل الانحدار التدرجي ويظهر أن متغير الخلفية الحضرية والتعليم والمهنة يعتبر بحق من أهم المتغيرات اسهاما في تحديد سلوك نمط الاستهلاك . ومن خلال تحليلنا لهذه المتغيرات معا توصلنا الى أن حصيلة الارتباط المتعدد هي ٠ر٤٨١ في العينة الكلية ، أي أن هذه المتغيرات معا تفسر ٢٣٪ (مربط الارتباط المتعدد = ٠ر٢٣) من التباين في دليل نمط الاستهلاك . بينما بلغت حصيلة الارتباط المتعدد ٠ر٥٩٤ و ٠ر٣٩١ في المجتمعات المحلية ، وشبه الحضرية والريفية . بمعنى آخر ، ان هذه المتغيرات معا تفسر

٣٥٪ (مربع الارتباط المتعـدد = ٣٥ر٠) و ١٥٪ (مربع الارتباط المتعدد = ١٥ر٠) من التباين في دليـل نمط الاستهلاك في المجتمعين المحليين شبه الحضري والريفي على التوالي ٠

بالرغم من الاهمية النسبية لمتغيرات العمر ، والتعليم ، والمهنة ، ووسائل الاتصال الجماهيري والخلفية الحضرية فقد تغيرت أهميتها في التحليل التدرجي ، بيد أن هذه المتغيرات احتفظت بأقل أهمية في البيئة الحضرية ٠ لقد كانت حصيلة الارتباط المتعدد لكل هذه المتغيرات معا ٢٧١ر٠ ويعني هذا في لغة الاحصاء أن هذه المتغيرات معا تفسر ٠٧ر٠٪ (مربع الارتباط المتعدد = ٠٧ر٠) من التباين في دليل نمط الاستهلاك في المجتمع المحلي الحضري ٠ بينما يتبين لنا في المجتمع شبه الحضري من البيانات التي أمامنا أن متغير الخلفية الحضرية يبقى في الصدارة من الناحية الترتيبية بالنسبة للمتغيرات الاخرى (أنظر جدول ٤) ٠

يتضح أيضا من نفس الجدول أن الارتباط المتعدد لجميع المتغيرات معا وصل الى ٥٩٤ر٠ ، بمعنى آخر ، ان هذه المتغيرات معا تفسر ٣٥٪ (مربع الارتباط المتعـدد = ٣٥ر٠) من التبايـن ، دالةً على نمط الاستهلاك ٠ أما في المجتمع المحلي الريفي ، فاننا نلاحظ أن متغيري التعليم والمهنة يسهمان اسهاما جوهريا وحقيقيا في الوقوف على نمط الاستهلاك ٠ فعندما أجري التحليل الاحصائي (الانحدار التدرجي) تبين لنا أن متغيرات العمر ، والتعليم ، والمهنـة ، ووسائل الاتصال الجماهيري والخلفية الحضرية (حضري/ريفي) معا تمخضت عن ارتباط ٣٩١ر٠ والذي يعني احصائيا أن هذه المتغيرات معا تفسر ١٥٪ (مربع الارتباط المتعدد = ١٥ر٠) من التباين في نمط الاستهلاك ٠

جـدول (٤)

دليـل نمط الاستهـلاك

(معامل بيتا «Beta» المعيارية)

المجتمعـــــات المحليـــــة			
حضريـــــة	شبـه حضريـــة	ريفيـــــة	مجمـوع العينـة الكليـة
المهنـــة ١٤٣ر٠	الخلفية الحضرية ٣٥٥ر٠	التعليـم ٢٥٨ر٠	التعليـم ١٦٣ر٠
وسائل الاتصال الجماهيري ١٥٢ر٠	المهنـــة ١٦٤ر٠	المهنـــة ٢٠٦ر٠	الخلفية الحضريـة ١٧٠ر٠
العمـــر ١٤٦ر٠	العمـــر (ـ ١٥١ر٠)	العمـــر ٠٥٥ر٠	المهنـــة ١٦١ر٠
الخلفية الحضرية (ـ ٠٥٣ر٠)	وسائل الاتصال الجماهيري ١٣٩ر٠	الخلفية الحضريـة ٠٤١ر٠	وسائل الاتصال الجماهيري ١١٦ر٠
التعليـم ٠٢٣ر٠	التعليـم ٠٥٧ر٠	وسائل الاتصال الجماهيري ٠١٨ر٠	العمـــر (ـ ٠٨٨ر٠)
الارتبـــاط المتعـــدد (R) = ٢٧١ر٠	٥٩٤ر٠	٣٩١ر٠	٤٨١ر٠
مربع الارتبـاط المتعـدد (R^2) = ٠٣٧ر٠	٣٥٣ر٠	١٥٣ر٠	٢٣١ر٠

دليل تحرير المرأة :

جـدول (٥)

العلاقة بين المتغيرات المستقلة ودليل تحرير المرأة

في ثلاثة مجتمعات محلية

المتغيرات المستقلة	المجتمعات المحلية			
	حضرية	شبه حضرية	ريفية	مجموع العينة الكلية
العمر**	٠ر١٢	ـ*٠ر٤٥	ـ*٠ر٣٠	ـ*٠ر٢٨
التعليم	٠ر٣٢٠	*٠ر٥٠	*٠ر٣٤	*٠ر٣٣
المهنة	٠ر٠٧	*٠ر٣٤	٠ر١٤	*٠ر١٤
التعرض لوسائل الاتصال الجماهيري	٠ر٢٠٠	*٠ر٤٢	*٠ر١٨	*٠ر٢٩
الخلفية الحضرية	٠ر٠٧	*٠ر١٩	٠ر١٠	٠ر٠٧

* تشير الى أن هذه الارتباطات ذات دلالة احصائية على مستوى ٠ر٠٥

** العمر رُمِّز من أدنى الى أعلى ٠

عند فحص البيانات السابقة (جدول ٥) يمكننا القول بأن متغيرات التعليم ووسائل الاتصال الجماهيري والعمر برزت كمتغيرات ذات أهمية لتحديد دليل تحرير المرأة في العينة الكلية ، بينما تبدو المهنة أقل أهمية في هذا الخصوص ٠ أما متغيري التعليم والتعرض لوسائل الاتصال الجماهيري فينطويان على أهمية واضحة بالنسبة للمجتمع الحضري ٠ وبذات الوقت نجد أن الصورة تختلف في المجتمع شبه الحضري حيث أن كل هذه المتغيرات (العمر ، التعليم ، المهنة ، التعرض لوسائل الاعلام الجماهيري والخلفية الحضرية) لعبت دورا أساسيا في تحديد دليل

تحرير المرأة هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فان متغيري المهنة والخلفية الحضرية أقل أهمية في تحديد نفس الدليل في المجتمع الريفي •

مما سبق يتبين لنا أن التعليم والتعرض لوسائل الاعلام الجماهيري يلعبان دورا أساسيا في احداث التغير في مواقف الافراد ، بمعنى آخر ، انه كلما ارتفع مستوى التعليم ، كلما زادت درجة التعرض لوسائل الاعلام الجماهيري ، وكلما تغير موقف الفرد تجاه المرأة ودورها في المجتمع (المجتمعات الثلاثة المدروسة) ، أما متغيري المهنة والاقامة فهما الاكثر أهمية في المنطقة شبه الحضرية •

ولما أجرينا تحليل الانحدار التدرجي (أنظر جدول ٦) لكي نقف على المتغيرات وأهميتها الترتيبية وجدنا أن متغيري التعليم والتعرض لوسائل الاعلام الجماهيري هي الاكثر أهمية بالترتيب في التحقق من الغرض السابق • فقد كانت معامل بيتا المعيارية المتعلقة بالعينة الكلية لمتغير التعليم ٠٫٣٣٢ أي أن متغير التعليم يفسر ١١٪ (مربع الارتباط المتعدد = ٠٫١١) من التباين في دليل تحرير المرأة • أما معامل بيتا المعياري لمتغير وسائل الاعلام الجماهيري لنفس العينة فكان ٠٫٢٦٦ أي أن هذا المتغير يفسر ٠٫٠٧٪ فقط (مربع الارتباط المتعدد = ٠٫٠٧) من التباين في نفس الدليل • عندما نحلل هذه المتغيرات معا نحصل على ارتباط متعدد ٠٫٤٤٣ ويعني ذلك احصائيا أن هذه المتغيرات معا تفسر ١٩٪ (مربع الارتباط المتعدد = ٠٫١٩٦) من التباين في دليل تحرير المرأة • يتبين لنا أيضا من الجدول السابق أن النمط السائد في العينة الكلية يظهر بشكل واضح في كل من المجتمعات الثلاثة المدروسة • حيث نجد أن متغيري التعيم والتعرض لوسائل الاعلام الجماهيري يتميزان بأهمية خاصة في تحديد دليل المرأة •

جـدول (٦)

دليـل تحـريـر المـرأة

(معامل بيتا «Beta» المعيارية)

المجتمعات المحليـة			
حضريـة	شبـه حضريـة	ريفيـة	مجمـوع العينـة الكليـة
التعليـم ٤١٨ر٠	التعليـم ٣٥٤ر٠	التعليـم ٢٣٦ر٠	التعليـم ٣٣٢ر٠
وسائل الاعلام الجماهيري ٢٠٩ر٠	وسائل الالام الجماهيري ٢٨٦ر٠	وسائل الاعلام الجماهيري ١٣٤ر٠	وسائل الاعلام الجماهيري ٢٦٦ر٠
المهنـة (ـ ١٥٠ر٠)	العمـر (ـ ١٥٥ر٠)	العمـر ١٣٦ر٠	المهنـة (ـ ١٥٥ر٠)
العمـر ٠٢٩ر٠	الخلفيـة (ـ ٠٥٨ر٠)	المهنـة (ـ ٠٧٥ر٠)	العمـر (ـ ١١٠ر٠)
الخلفية الحضريـة ٠١٤ر٠	ـ ـ	الخلفية الحضريـة ٠٤٩ر٠	الخلفية الحضريـة (ـ ٠٧٢ر٠)
الارتبـاط المتعـدد (R) = ٤٠٤ر٠	٥٩٨ر٠	٣٨٥ر٠	٤٤٣ر٠
مربع الارتبـاط المتعـدد (R^2) = ١٦٣ر١	٣٥٨ر٠	١٥٠ر٠	١٩٦ر٠

دليل تنظيم الاسرة :

جـدول (٧)

العلاقة بين المتغيرات المستقلة ودليل تنظيم الاسرة في ثلاثة مجتمعات محلية

المتغيرات المستقلة	المجتمعات المحلية			مجموع العينة الكلية
	حضرية	شبه حضرية	ريفية	
العمر**	-*٣٥ر٠	-*٤٨ر٠	-*١٦ر٠	-*٣٩ر٠
التعليم	*٤٠ر٠	*٥١ر٠	٠٦ر٠	*٤٢ر٠
المهنة	*٢٦ر٠	*٣٥ر٠	-٠٢ر٠	*٣١ر٠
التعرض لوسائل الاتصال الجماهيري	-٠١ر٠	*٢١ر٠	-٠٥ر٠	٠٦ر٠
الخلفية الحضرية	١٢ر٠	*٣٨ر٠	-٠٦ر٠	*٢٥ر٠

* تشير الى أن هذه الارتباطات ذات دلالة احصائية على مستوى ٠٥ر٠

** العمر رُمِّز من أدنى الى أعلى ٠

يبدو واضحا من الجدول ٧ أن التعليم ، والعمر ، والمهنة والخلفية الحضرية ظهرت واضحة كمتغيرات ذات دلالة احصائية بالنسبة لتحديد مواقف الافراد واتجاهاتهم من دليل تنظيم الاسرة فيما يتعلق بالمجموع الكلي للعينة ٠ أما بخصوص المجتمع الحضري فانه يسير في نفس اتجاه العينة الكلية ٠

ان متغيرات التعليم ، العمر ، الخلفية الحضرية ، المهنة والتعرض لوسائل الاعلام الجماهيري تمثل أهمية بالغة في الارتباط بدليل تنظيم الاسرة في المجتمع شبه الحضري ٠ أما في المجتمع الريفي ، فيبدو واضحا

أن متغير العمر هو الذي يرتبط بدليل تنظيم الاسرة ولا تمثل بقيـة المتغيرات أهمية تذكر • كما نلاحظ أيضا من الجدول السابق أن هناك علاقة ضعيفة بين التعرض لوسائل الاعلام الجماهيري ودليل تنظيم الاسرة في كل من العينة الكلية وعينة المجتمع الريفي ، باستثناء المجتمع شبه الحضري حيث أن العلاقة بين هذين المتغيرين تبدو أنها متوسطة المدى • هذه الارتباطات المنخفضة بين المتغيرين تبـدو واضحة لان المبحوثين في هذه المجتمعات يميلون الى تسجيل درجات ضعيفة عند الاجابة على السؤال المتعلق بتقبلهم لبرنامج تنظيم الاسرة •

يوضح لنا هذا الجدول معامل بيتا «Beta» المعيارية لمتغير التعليم ٢٢٨ر• ومتغير العمر (ـ ٢٠٢ر•) للعينة الكلية كمتغيرين أساسيين ومستقلين في تحديد دليل تنظيم الاسرة • ولكن عندما نحلل الخمس متغيرات معا كوحدة واحدة يبين لنا نفس الجدول أن الارتباط المتعدد يبلغ ٤٥٨ر• أي أن هـذه المتغيرات معا تفسر ٢٠٪ (مربع الارتباط المتعدد = ٢٠٩ر•) من التباين في دليل تنظيم الاسرة في العينة الكلية • أما اذا فحصنا نفس الجدول نجد أن المجتمع الحضري يسير في نفس الاتجاه • أي أن متغيري التعليم والعمر يلعبان دورا أساسيا ومستقلا في تحديد دليل تنظيم الاسرة وحدد معامل بيتا لمتغيري التعليم والعمر بـ (٢٥٧ر•) ، و (ـ ١٩١ر•) • فاذا أخذنا كل هذه المتغيرات معا في الاعتبار ، نحصل على ارتباط متعدد ٤٣٥ر• (مربع الارتباط المتعدد = ١٩٠ر•) أي أن هذه المتغيرات معا تفسر ١٩٪ من التباين في دليل تنظيم الاسرة في عينة المجتمع الحضري • أما فيما يتعلق بعينة المجتمع شبه الحضري فان البيانات السابقة تمثل نمطا يختلف عن الانماط السائدة في العينتين السابقتين (العينة الكلية وعينة المجتمع الحضري) • حيث

جـدول (٨)

دليـل تنظيـم الأسـرة

(معامل بيتا «Beta» المعيارية)

المجتمعـــات المحليـــة			
حضريـــة	شبـه حضريـــة	ريفيـــة	مجمـوع العينـة الكليـة
التعليـم ٢٥٧ر٠	التعليـم ١٦٥ر٠	العمـر (ـ ٢٤٤ر٠)	التعليـم ٢٢٨ر٠
العمـر (ـ ١٩٠ر٠)	العمـر (ـ ٢٩٥ر٠)	الخلفية الحضرية (ـ ٠٨٢ر٠)	العمـر (ـ ٢٠٢ر٠)
المهنـة ٠٧٤ر٠	الخلفية الحضرية ٢١٣ر٠	المهنـة (ـ ٠٨٢ر٠)	الخلفية الحضرية ٠٧٠ر٠
وسائل الاتصال الجماهيري ٠١٤ر٠	المهنـة ١٠٠ر٠	وسائل الاتصال الجماهيري (ـ ٠٢٩ر٠)	المهنـة ٠٥٠ر٠
ـ ـ	وسائل الاتصال الجماهيري ٠٢٠ر٠	التعليـم (ـ ٠٢٩ر٠)	وسائل الاتصال الجماهيري ٠٢٠ر٠
الارتبـاط المتعـدد (R) = ٤٣٢ر٠	٥٨٩ر٠	٢١٨ر٠	٤٥٨ر٠
مربع الارتبـاط المتعـدد (R^2) = ١٩٠ر٠	٣٤٦ر٠	٠٤٧ر٠	٢٠٩ر٠

نجد أن هذه المتغيرات الخمسة تفسر أكثر من ٣٥٪ من التباين في دليل تنظيم الاسرة • أما في عينة المجتمع الريفي فان العمر (بيتا ٢٤٤ر٠) وحده هو المتغير الحقيقي والمستقبل بالنسبة لدليل تنظيم الاسرة • ان باقي المتغيرات لا يعتد بها بالنسبة لتحديد هذا الدليل • ولكن عندما نأخذ كل هذه المتغيرات في الاعتبار نجدها تفسر ٠٤ر٠٪ فقط من التباين في تحديد دليل تنظيم الاسرة في المجتمع الريفي •

لا شك أن هذه النسبة تعكس أن هناك علاقة ضعيفة بين هـذه المتغيرات ودليل تنظيم الاسرة ، وهذه بطبيعة الحال نتيجة متوقعة في المجتمعات الريفيـة بصفة عامة ـ والمجتمع اليبي لا يشـذ عن هذه القاعدة ـ حيث أن الافراد في المجتمع المحلي الريفي يميلون الى زيادة عدد أفراد الاسرة لما لهذا العدد الكبير من الاطفال من أهمية اجتماعية واقتصادية •

خلاصة البحث :

هذا البحث صمم أساسا لدراسـة أنماط التحديث على مستوى المجتمع المحي • وبالتالي تناولنا بالتحليل أربع أبعاد للتحديث وعلاقتها بخمس متغيرات هي : العمر ، التعليم ، المهنة ، التعرض لوسائل الاتصال الجماهيري والخلفية الحضرية (حضري/ريفي) • كما اعتمدنا في بيانات هذا البحث على مقابلة أجريت مع ثلاثمائة أسرة مقسمة بالتساوي على ثلاث مجتمعات محلية ، وتم اختيار هذه الاسر عن طريق العينةالعشوائية المنتظمة • وأجريت المقابلة مع رب الاسرة • وفيما يلي موجز أهم نتائج البحث :

أولا : ان الارتباطات بين المتغيرات المستقلة (العمر ، التعليم ، المهنة ، التعرض لوسائل الاتصال الجماهيري والخلفية الحضرية) ودليل

الطموحات والتوقعات تختلف من مجتمع محلي لآخر ، فمتغير العمر ، التعليم ، والمهنة تبدو أهميتها واضحة في المجتمعات المحلية الثلاثة أكثر من متغيري التعرض لوسائل الأتصال الجماهيري والخلفية الحضرية ، خصوصا فيما يتعلق بارتباطهما بدليل الطموحات والتوقعات .

غير أن النتيجة تبدو مختلفة اذا أدخلنا أسلوب الانحدار التدرجي المتعدد Mulitiple Regression ، حيث نجد أن متغير التعرض لوسائل الأعلام الجماهيري أكثر المتغيرات تباتا بالنسبة للتنبؤ بدليل الطموحات والتوقعات في المجتمعين شبه الحضري والريفي . ان متغير التعليم يصبح بالغ الاهمية بالنسبة لتحديد نفس الدليل في المجتمع الحضري . كما نستنتج أن وضع المتغيرات الواردة في معادلة الانحدار التدرجي قد تغير وأن متغيرات العمر ، التعليم ، المهنة ، التعرض لوسائل الاتصال الجماهيري والخلفية معا تفسر نسبيا مدى التباين في دليل الطموحات والتوقعات في المجتمع الريفي أكثر منه في المجتمعين الحضري وشبه الحضري .

ثانيا : نستنتج من البيانات الواردة في هذا البحث أن الارتباطات المتبادلة بين المتغيرات الأساسية ودليل نمط الاستهلاك انما هي أكثر أثرا في تحديد نمط الاستهلاك في المجتمع شبه الحضري منه في المجتمعين الحضري والريفي ، وذلك لما يتسم به المجتمع الحضري من خصائص اجتماعية بنائية في مرحلة الانتقال من الوضع الريفي الى الوضع الحضري . حيث أن متغيرات الخلفية الحضرية ، والمهنة والعمر ، والتعرض لوسائل الاعلام الجماهيري لها أثر كبير بالنسبة للتنبؤ بدليل نمط الاستهلاك في المجتمع شبه الحضري . أما التعرض لوسائل الاعلام الجماهيري والعمر ، والمهنة لم يكن لها أثر واضح في تحديد نفس الدليل في المجتمع الحضري . بالنسبة للمجتمع الريفي فان متغيري التعليم والمهنة يلعبان

دورا أساسيا في تحديد نمط الاستهلاك . هذا من جهة ومن جهة أخرى اذا حللنا كل المتغيرات معا يتضح أن هذه المتغيرات تبقى ذات أهمية واضحة لانها تفسر مدى التباين في دليل نمط الاستهلاك في المجتمعات شبه الحضرية ، الحضرية والريفية .

ثالثا : أظهرت النتائج أيضا ، أن التعليم والتعرض لوسائل الاعلام الجماهيري متغيران ثابتان وأساسيان في تحديد مواقف الافراد واتجاهاتهم حول قضايا المرأة ودورها في المجتمع . ومما أكدته النتائج أيضا ، أن متغير العمر يعتبر متغيرا ثابتا ومستقلا في المجتمعات الثلاثة بالنسبة لتحديد دليل تحرير المرأة . هذا من جهة ومن جهة أخرى تبين لنا من هذا التحليل أن متغيرات العمر ، والتعليم ، والمهنة والتعرض لوسائل الاعلام الجماهيري والخلفية الحضرية أكثر أهمية ودلالة في تفسير دليل تحرير المرأة في المجتمع شبه الحضري ، منه في المجتمع الحضري أو الريفي .

رابعا : أظهرت التحليلات للبيانات الميدانية أن الارتباط بين دليل تنظيم الاسرة والمتغيرات الخلفية كانت أكثر وضوحا في المجتمع شبه الحضري منه في المجتمعين الحضري والريفي . فلقد بينت التحليلات الاحصائية أن التعليم ، والعمر والخلفية الحضرية والمهنة هي أكثر المتغيرات أهمية في تحديد نفس الدليل . فبالرغم من الاختلافات في العملية الترتيبية لهذه المتغيرات من مجتمع محلي لآخر ، الا أن التحليلات أكدت أن متغير العمر هو أكثر المتغيرات أهمية في تحديد دليل تنظيم الاسرة في المجتمعات الثلاثة المدروسة . وبذات الوقت ان العمر والتعليم هما أكثر أهمية في المجتمع الحضري وشبه الحضري . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أظهرت التحليلات الاهمية الكبرى لمتغيري الخلفية الحضرية والمهنة في تحديد دليل تنظيم الاسرة في المجتمع المحلي

شبه الحضري • عندما حللنا المتغيرات الخلفية معـا أظهرت البيانات الميدانية أن هذه المتغيرات (العمر ، والتعليم، والمهنة ، والتعرض لوسائل الاعلام الجماهيري والخلفية الحضرية) أكثر أهمية بالنسبة لتحديد تنظيم الاسرة في المجتمع شبه الحضري منه في المجتمعين الآخريـن ، الحضري والريفي •

الاسهامات العلمية والتطبيقات العملية :

أ ــ الاسهامات العلمية :

ان فهمنا لظاهرة التحديث في المجتمع الليبي المعاصر لا زالت محدودة على المستويين النظري والعملي ، وذلك لقلة الدراسات الجادة لمحاولة فهم هذه الظاهرة فهماً امبيريقيا • غير أننا نؤكد أنه بالرغم من وجود بعض الدراسات التي تناولت موضوع التغير الاجتماعي في ليبيا الا أنها لم تبحث الا في الجوانب النظرية لهذا المفهوم • وخلافا لتلك الاتجاهات النظرية الصرفة ، فان جهودنا في هذا البحث انصبت بالدرجة الاولى على تحليل مظاهر التحديث والعوامـل المؤثرة في هذه العملية • ان هذه المحاولة الجديدة من نوعها هي محاولة لدراسة التحديث من منظور مقارن Comparative approach على مستوى المجتمـع المحلي ، مستخدمين أساليب احصائية متقدمة لاختيار الفروض وعلى هذا الاساس يمكن القول ان الاسهامات العلمية لهذا البحث في رأينا تكمن في :

١ ــ تناول هذا البحث تحليلا كاملا لمظاهر التحديث على مستوى المجتمع المحلي (هذا الاتجاه لم يكن سائدا في البحوث السابقة في دراسة ظاهرة التغير الاجتماعي في المجتمع الليبي المعاصر) •

٢ ــ تمثل هذه الدراسة خطوة منهجية مقننة لدراسة مظاهر التحديث على مستوى المجتمع المحلي •

ب ـ التطبيقات العملية :

من خلال هذه الدراسة يتبين لنا أن هناك علاقة ارتباط قوية بين بعض المتغيرات الاجتماعية وأبعاد التحديث ، كما أن هناك علاقة ضعيفة وفي أغلب الاحيان عكسية بين هذه المتغيرات ، ومما أكدته النتائج أن هناك علاقة بين التعليم ودليل حقوق المرأة • أي أنه كلما زاد التعليم لدى المبحوثين كلما زادت قابليتهم في تبني الاتجاهات الايجابية حول قضايا المرأة • اذن التعليم يعتبر متغيرا أساسيا في تحديد اتجاهات الافراد وسلوكهم واتخاذهم مواقف تقدمية بالنسبة لتحرر المرأة • وعلى هذا الاساس فان التركيز على المؤسسات التعليمية ودورها في عملية التحديث أمر ضروري في كل المجتمعات المحلية الحضرية والريفية على حد سواء • ان التعليم يلعب دورا أساسيا في عملية التحديث وفي احداث التغير في مواقف الافراد واتجاهاتهم التقليدية حول المرأة ودورها في المجتمع • وهذا يجعل المرأة تشارك في العملية الانتاجية وتتخلص من الادوار التقليدية المكبلة لحركتها ، وطبيعتها وتساهم بكل حرية وعزم في عملية التقدم الاجتماعي والثوري • ولما كان الهدف الاساسي للمجتمع الليبي هو التغير الموجه (التحديث) فاننا نرى أنه من الضروري التركيز باستمرار على قطاع التعليم ، ووسائل الاعلام الجماهيري بشكل خاص باعتبارهما مؤشرين حقيقيين يعكسان ظاهرة التحديث كما أنهما يعتبران وسيلة هامة من وسائل التحديث ، ان زيادة اللامركزية في الخدمات والمرافق ، والصناعات ، والتنمية المكانية وانتشار المراكز الحضرية ، وزيادة الانشطة الاقتصادية ، كل هذه العوامل متضافرة قد تمخض عنها تغير جذري في البيئة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية للمناطق الريفية • ومما لا مجال للشك فيه أن هذه المتغيرات ستنعكس على السلوك الاجتماعي للافراد وعلى اتجاهاتهم الحياتية ، ومشاركتهم الفعالة في عملية التحول الاجتماعي والثوري •

كما أوضحت البيانات في هذا البحث بأن المبحوثين الاصغر سنا هم أكثر قابلية للتغير من الجيل الكبير ، وهذا لا شك مؤشر ذو دلالة كبيرة في مجال التغير الاجتماعي والتحديث حيث أن هذا الجيل سيكون عنصرا فعالا في حركة التغير الاجتماعي •

فضلا عن كل ما تقـدم يمكننا أن نشير الى أن الهوة الاجتماعية والاقتصادية بين قرى ومدن الجماهيرية بدأت في التقلص وان المجتمع العربي الميبي بدأ يسير نحو المساواة والعدالة الاجتماعية نتيجةللتطبيقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة في تحديث المجتمع الليبي وتحوله من مجتمع متخلف الى مجتمع عصري جديد قائم على تكافؤ الفرص أمام الافراد وعلى جمهرة التعليم والقضاء على احتكار المعرفة من قبل فئة معينة وعلى وضع وسائـل الاتصال الجماهيري في خدمة الشعب وتوعيته •

* * *

الهوامش :

1. Neil Smelser, Essays in Sociological explanation, Prentice Hall, ing.; Engles and Cliffs, New Jersey 1968, p. 129.
2. Ibid, p. 126.
3. Ibid, p. 129.
4. Daniel Lerner, **The Passing of Traditional Society : Modernizing The Middle East,** New York, Free Press, 1958.
5. T. Parsons, «Some Considerations ou the Theory of Social Change», **Rural Sociology,** 26, iii, Sept. 1961.
6. «Evolutionary Universals in Societies». **American Sociological Review,** Vol. 24, No. 3, June 1964, pp. 339 - 57.
7. A. Inkeles, et. al., **Becoming Modern : Individual Chang in Six Developing Countries,** Harvard University Press, Cambridge, mass., 1974., pp.
8. Ibid., p. 145.
9. Joseph Khal A. **Measurement of Modernization : A Study of Values in Brazil & Mexico.** Austin & London : University of Texas Press, 1968.

١٠ ـ د. جهينة سلطان سيف العيسى . التحديث في المجتمع القطري المعاصر ، شركة كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة ، ١٩٧٩ ، ص ٩٢٠ .

11 Khal, 1968.

12. Everett Rogers., et. al., **Modernization Among Peasants : The impact of Communication** New York, Free Press, 1969.
13. Ibid., p. 33.
14. Ibid., p. 22.
15. Ibid., p. 213.